العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية وعلاقته بمعدلات الجريمة من وجهة نظر الحكام الإداريين"

إعداد الباحثان:

سميرة حسن الصمادي

طالبة دكتوراه/ جامعة مؤتة

أ.د قبلان عبد القادر المجالي

قسم علم الاجتماع/ جامعة مؤتة

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة علاقة توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية بمعدلات الجريمة من وجهة نظر الحكام الإداريين، وطُبّقت أداة الدراسة بعد التأكد من صدقها وثباتها المتضمنة (49) فقرة، منها؛ (40) فقرة متعلقة بتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية، وتسع فقرات متعلقة بمعدلات الجريمة، على عينة عشوائية تكونت من (174) حاكمًا إداريًا. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية متوسط، حيث جاءت المكتسبات جميعها بمستوى متوسط وهي على الترتيب (المكتسبات الاقتصادية، ثم المكتسبات الاجتماعية والبشرية، ثم المكتسبات التعليمية، ثم المكتسبات الصحية)، وأن مستوى معدلات الجريمة في المحافظات متوسط. و وجود علاقة سالبة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$) بين توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية ككل ومعدلات الجريمة ككل من وجهة نظر الحكام الإداريين، وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: مكتسبات التنمية، المحافظات الأردنية، معدلات الجريمة.

مقدمة:

تُعد الجريمة ظاهرة حتمية وجدت مع وجود الإنسان وهي باقية ببقائه. والتفكير في مجتمع يخلو من الجريمة أمر يصعب تحقيقه، خاصة مع استمرار الصراع بين الخير والشر، والذي يظهر من خلال سلوكيات الأفراد فيما بينهم. كما أنّ الجريمة تزداد بازدياد الفوارق الطبقية الاقتصادية والاجتماعية بين الناس وبقلة برامج التنمية والتطوير، وهذا أمر تسعى الدراسات والبحوث لتناوله وفهم أنماطه وأشكاله وطرق معالجته؛ وبخاصة أن سوء توزيع مكتسبات التنمية داخل أقاليم الدولة الواحدة سيفاقم الفوارق الطبقية وبالتالي سيزيد من معدلات الجريمة في المناطق الأقل حظًا من جانب التنمية.

وتشير علالي (2018) أنه إذا كان الأصل في التنمية هو المساهمة في التطور والنمو الاقتصادي والتقليل من مظاهر الفقر والانحراف والجريمة عن طريق تحقيق الأمن الاجتماعي الذي يقاس عادة بعدد الجرائم المرتكبة في مجتمع ما؛ فلا بد أن تنخفض معدلات جريمة في ذلك المجتمع، ولكن الملاحظ على مستوى العالم أن الجرائم في ازدياد رغم قيام الدول بتخطيط وتنفيذ مجموعة كبيرة من البرامج التنموية؛ إذ أنفقت دول العالم اكثر من 45 مليار دولار خلال عامي 2017–2018 لمكافحة الجريمة من خلال برامج تنموية صغيرة ومتوسطة دون طائل.

كما أشار مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، أن الجريمة تزيد في العالم سنويًا بمقدار 5% رغم برامج التنمية الدولية والمحلية، وأن هذه الزيادة السنوية تعمل على زيادة الفساد، وتراجع قطاع الأعمال، والسياسة، وتعمل على إفشال برامج التنمية لأي مجتمع من المجتمعات. وهذا يستدعي إعادة رسم السياسات والإجراءات التي تكفل توزيع عوائد التنمية على كافة شرائح المجتمع للحد من الجريمة (Jonathan et al., 2021).

أما في الوطن العربي، فقد بينت عدة دراسات أن تواضع جهود التنمية، وسوء توزيع مكتسباتها زاد من نسب الجريمة بشكل ملحوظ، حيث إن نسبة الجرائم المسجلة تتراوح بين (7%–10%) عربيًا، وخاصة الجرائم الاقتصادية، وجرائم الممتلكات والعنف (الشديفات، 2017)، كما بيّن التهامي والسيد (2020) أنّ 30% من الجرائم في الوطن العربي تعود إما لأسباب اقتصادية ترتبط بالبطالة وعدم توفر فرص العمل، أو لأسباب اجتماعية ترتبط بضعف التنمية الاجتماعية والبشرية، وهي تنتشر في الغالب لدى فئة الشباب من أعمار 20–40 سنة.

أما على المستوى المحلي الأردني فقد بينت دراسة خليفات (2021) أن ضعف التنمية العامة، وعدم القدرة على توفير فرص العمل للشباب، وتراجع مستويات التنمية البشرية زاد من نسب الجريمة، وبخاصة الجرائم الجديدة مثل الجرائم العابرة للحدود، والجرائم

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الاقتصادية؛ حيث إن الفقر والبطالة من اهم أسباب الجريمة في الأردن في الوقت الحالي. وهذا ما أكدته دراسة العودات والمواجدة بأن نسب الجريمة زادت بمقدار (9.33%+) في السنة الأخيرة عما كانت عليه في السنوات السابقة بسبب ضعف برامج التنمية المقدمة للمجتمع.

وبالتالي، يمكن القول أن عملية التنمية والتحديث وتوزيع ما ينتج عنها تشمل عملية تفسخ اجتماعي على مستوى المجتمع المحلي، وإن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية كنتيجة لزيادة معدلات التنمية تؤثر في أنماط الجريمة. فالتنمية غير المتوازنة مع توافر المنتجات والممتلكات المادية وتوفر فرصاً للانغماس في الجريمة وخاصة التعدي على الممتلكات كالسرقة. لهذا اقترنت التنمية بمعدلات الجريمة العالية، وخاصة جرائم التعدي على الممتلكات، ولقد انبثقت غالبية تفسيرات ارتفاع جرائم التعدي على الممتلكات في الدول الصناعية وغير الصناعية من فكرة أن الخلل في التنمية يزيد من انتشار الجرائم وبخاصة في التجمعات التي لا تحظى بالتنمية بشكل كافي.

لذلك فإنّ عمليات التنمية غير المتوازنة ذات تأثير لا تكاملي على البناء الاجتماعي التقليدي، وخاصة إضعاف الرابطة الاجتماعية، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الجريمة. إن عمليات التنمية التي لا تعتمد برامجًا تقوم على تلبية الحاجات غير الملباة للمجتمع ترتبط بخلل في الاقتصادي والاجتماعي، وعدم التجانس الثقافي، والاغتراب وزيادة الضغوط الاجتماعية كل ذلك يؤدي إلى حراك اجتماعي يؤثر بدوره في فرصة ارتكاب الجريمة. وعليه تتناول الدراسة الحالية **توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية وعلاقته بمعدلات الجريمة من وجهة نظر الحكام الإداريين.**

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تُعد عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أعقد أشكال الحركة وأشدها غموضًا في المجتمعات، وهي ذات طبيعة متشابكة ومعقدة، ترتبط بتنمية المجتمع وتحسين مؤشراته الحياتية، ولكن ضعف التنمية أو الخلل في تطبيقها قد يسبب الكثير من المشكلات وعلى رأسها زيادة معدلات الجريمة (خليفات، 2021)؛ وهذا أمر يستدعي المزيد من البحث والدراسة من أجل توضيح العلاقة بين التنمية والخلل في توزيع مكتسباتها والجريمة. وقد أطلقت المملكة الأردنية عدد من خطط التنمية خلال العقود الماضية لتطوير المجتمع الأردني اقتصاديًا وثقافيًا واجتماعيًا، وحاولت خطط التنمية الموازنة بين احتياجات المحافظات الأردنية جميعها، إلا أن هذا الأمر شابه الكثير من المشكلات والتعقيد مما انعكس على معدلات الجريمة وأنماطها (العودات والمواجدة، 2021)، حيث بينت الإحصاءات وقوع 25 جريمة لكل 10.000 نسمة خلال الفترة بني عامي 2019–2020 (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020)، كما أن الظروف التي سادت العالم العربي من عام (2011) ولغاية ظهور جائحة كورونا عام (2020) عطلت الكثير من خطط التنمية وأضرت كثيرًا بالمجتمعات وبخاصة المجتمع الأردني، حيث يشير تقرير البنك الدولي الصادر عام 2020 إلى انكماش الاقتصاد الأردني بنسبة 3.5%، مع احتمالية زيادة النسبة في الأعوام التالية؛ وهذا سيزيد من البطالة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية (البنك الدولي، 2020).

ومن خلال عمل الباحثة في القطاع الاجتماعي والتربوي والتنموي في لاحظت أن التغيرات التي حدثت في المجتمع الأردني رافقها ارتفاع في معدلات الجريمة وأشكالها، رغم البرامج التنموية التي طُبقت في السنوات الماضية؛ وهذا الأمر دفع الباحثة للقيام بهذه الدراسة لدراسة العلاقة بين توزيع مكتسبات التنمية المختلفة بين المحافظات في الأردن ومعدلات الجريمة فيها؛ وبخاصة أن الدراسات المحلية حول الموضوع غير كافية مع تفاقم المشكلة واستمرارها في ظل الظروف الصحية والاقتصادية السائدة حاليًا، وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في تناولها لموضوع توزيع مكتسبات التنمية وعلاقة ذلك بمعدلات الجريمة في المحافظات الأردنية، وتحديدًا تسعى الدراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما العلاقة بين توزيع مكتسبات التنمية في المحافظات الأردنية ومعدلات الجريمة من وجهة نظر الحكام الإداريين ونوابهم؟. ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الأول: ما مكتسبات التنمية في المحافظات الأردنية في الفترة من (2015–2021) من وجهة نظر الحكام الإداريين ونوابهم؟

السؤال الثاني: ما معدلات الجريمة في المحافظات الأردنية في الفترة من (2015–2021) من وجهة نظر الحكام الإداريين ونوابهم؟

السؤال الثالث: ما العلاقة بين توزيع مكتسبات التنمية في المحافظات الأردنية ومعدلات الجريمة في الفترة من (2015–2021) من وجهة نظر الحكام الإداريين ونوابهم

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة الحالية في جانبيها النظري والتطبيقي، ويمكن إبراز هذه الأهمية على النحو التالي:

الأهمية النظرية:

- تعالج الدراسة موضوعًا بالغ الأهمية يمس الأمن الوطني الأردني بمختلف أبعاده لارتباط التنمية والجريمة بشكل مباشر بحياة الفرد والجماعة.
- توضح الدراسة التغير في أنماط الجريمة في المحافظات الأردنية كنتيجة لتوزيع مكتسبات التنمية في فترة تمتد من عام (2015–2021) وهي فترة تنوعت فيها أنماط الجرائم وزادت نسبتها بشكل كبير في بعض السنوات.
- تضع الدراسة مجموعة من الأطر النظرية للتنمية والجريمة وأنماطها ومعدلاتها في فترة زمنية اتسمت بالتغير والتطور على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الأردن.

الأهمية التطبيقية

– قد تفيد نتائج الدراسة المخططين ومتخذي القرار حول الشكل العام لتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات وعلاقة هذا التوزيع بمعدلات الجريمة في الأردن.

– قد تفيد نتائج الدراسة الأجهزة الأمنية ووزارات الدولة المختصة حول التغير في أنماط الجريمة ومعدلاتها في ضوء الحركة التنموية، والتعرف على حجم ونسب الجرائم الناتجة عن الحركة التنموية في المجتمع الأردني.

– قد تفتح نتائج الدراسة الباب أمام باحثين آخرين لدراسة نتائجها وتوصياتها للقيام بدراسات حول الموضوع ضمن متغيرات أخرى.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن مكتسبات التنمية في المحافظات الأردنية في الفترة من (2015–2021).
- معرفة معدلات الجريمة في المحافظات الأردنية في الفترة من (2015–2021).
- الكشف عن العلاقة بين توزيع مكتسبات التنمية ومعدلات الجريمة في المحافظات الأردنية في الفترة من (2015–2021) من وجهة نظر الحكام الإداريين ونوابهم.

المفاهيم النظرية والإجرائية

التنمية: عرف رجب (2019، 1) التنمية بأنها "منهج ديناميكي وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير، والتخطيط وتنفيذ أسلوب معين في الحياة يتضمن التفاعل التعاوني. وهي عملية معقدة شاملة تتضمن تطوير جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيدولوجية". **وتعرفها الباحثة إجرائيًا** بأنها العملية الشاملة والموجهة والواعية التي تتم في المجتمع الأردني لإحداث تغييرات نوعية وكمية اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وأيدولوجيًا من خلال الخطط التي تنفذها الدولة ويشارك بها المجتمع الأردني.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الجريمة: عرف الكلوب (2021، 261) الجريمة بأنها "أي حدث يرتكبه الفرد ويتعارض مع ما يسود المجتمع من قوانين وأعراف وقيم، وهي ظاهرة اجتماعية غير مشروعة ناتجة عن إرادة وفعل جنائي؛ يمثل انتهاكًا خطيرًا لقواعد السلوك الاجتماعي والتي شرع القانون عقابًا على مرتبكها بما يتناسب مع خطورتها". **ومن وجهة نظر علماء الاجتماع فقد عرفها دوركهايم بأنها** " ظاهرة طبيعية تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل آثارها الفرد (Dinisman & Moroz, 2017). **وتعرفها الباحثة إجرائيًا** بأنها كل الأفعال غير القانونية التي يرتكبها الفرد ويعاقب عليها القانون كونها تسبب الضرر للفرد والمجتمع.

المحافظات الأردنية: كافة المناطق السكانية التي تشكل الأقاليم الأردنية الثلاثة وتشتمل على (12) محافظة تتباين في المساحة وعدد السكان والخصائص الديمغرافية (ويكيبيديا، 2021، 1).

الإطار النظري و الدراسات السابقة

الإطار النظري

تعريف الجريمة

يشير التراث النظري إلى عدم وجود تعريف مرضٍ للجريمة؛ لأن الجريمة تتغير دائما، كما أن المجتمع يتغير باستمرار، فما كان يعتبر عدم امتثال بالأمس قد يتحول اليوم إلى معيار، وقد يتغير غدًا إلى انحراف. فاستحداث جرائم جديدة يتم بسبب الحاجة إلى تنظيم المجتمع الذي يزداد تعقيدا باستمرار، ولوجود فرص وأساليب جديدة لانتهاك القانون (الصالح، 2000: 21)، ويمكن تقديم مفهوم الجريمة من جانبه اللغوي والقانوني ومن منظور علم الاجتماع على النحو التالي:

المفهوم اللغوي للجريمة

مصدر مشتق من الفعل (جرم)، والجرم في اللغة يعني القطع، ويقال: جرمه جرمًا؛ أي قطعه، وشجرة جريمة أي مقطوعة، ويقال: جرم أي كسب، يقال: إن فلانًا جريمة أهله أي كاسبهم (ابن فارس، 1979: 446). وفي لسان العرب: الجرم بالضم: التعدي والذنب، وجرم إذا عظم جرمه، أي أذنب والجمع أجرم وجروم وهو الجريمة وتجمع على جرائم (ابن منظور، 1990: 91).

وبيّن الفيومي (1987) في تعريفة اللغوي للجريمة أنها فعل مستهجن يرسخ في أذهان الناس، والوقوع فيه مستقبح، فإن الجريمة بمعنى القطع وتنصرف إلى القطع المحظور أو قطع الصراط المستقيم، وما معناه، والجرم بالكسر: الجسد ويقال الرجل جريم، أي إذا عظم بدنه.

وفي اللغة الإنجليزية تترجم كلمة جريمة إلى (Crime)، وهي مشتقة من الأصل اللاتيني للكلمة (Cernere) وتعنى لغويًا التحيز والشذوذ عن السلوك المعتاد، وارتكاب كل سلوك غريب لا يتوافق مع عادات وقيم وقوانين المجتمع (Butler & Habecker, 2018).

ويتضح من خلال التعريفات اللغوية للجريمة أنها فعل سلبي مستقبح ومستهجن، وهي تنطوي على ضرر يوقع على الآخرين، وهي تعني القطع ومنع الحياة الطبيعية، واستغلال الآخرين بمختلف أشكاله وأنواعه، وهي تمثل كافة أشكال التعدي والضرر الذي يلحقه فرد أو أفراد بغيرهم ويترتب عليه حيازة الممتلكات وإزهاق الأرواح، وترويع الناس بما يخالف الشرائع والقوانين النافذة.

ولفظ الجريمة ذاته واسع، وغالبًا ما يكون استخدامه غير قاطع ، إذ يمكن الدخول إليه من عدة دلالات لفظية، والجريمة ظاهرة نسبية تعرف من خلال الظروف الاجتماعية المختلفة السائدة (خليفات، 2021) ، وحيث الاعتقاد أن الجريمة مجرد عمل خاطئ أو لا أخلاقي يكون هذا الفهم مضللاً، إذ إن هذا المفهوم يتسم بالتعقيد الكبير؛ مع الأخذ بعين الاعتبار أنها فعل مستقبح، ومرفوض، ويسبب الضرر للفرد والمجتمع، وعدم الامتناع عن الأفعال غير المستحسنة والمستهجنة، وكل فعل مخالف ويستوجب عقوبة.

المفهوم الشرعي للجريمة

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تعني الجريمة في المفهوم الشرعي إتيان شخص فعلًا مجرمًا شرعًا ومعاقبًا عليه، أو الامتناع عن إتيان فعل بأمر الشرع بإتيانه ويُعدّ تركه معاقبًا؛ وذلك لأن سبحانه وتعالى قرر عقابًا لكل من يخالف أوامره ونواهيه. والعقاب أمر دنيوي ينفذه ولي الأمر أو الحاكم. إما أن يكون عقابًا أخرويًا ويتولى تنفيذه الله – سبحانه وتعالى– (قايد، 1995: 2).

وقد وردت كلمة جريمة في أكثر من موضع في القرآن الكريم، منها قوله تعالى **(كُلُوا وَتَمَتَّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُم مُّجْرِمُونَ)** (المرسلات: 46). وقد قال تعالى أيضًا: **(إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ)** (المطففين: 29)؟ كما قال تعالى: **(وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ)** (يونس: 82). ومما سبق من آيات قرآنية يتبين أن الجريمة كل فعل أو سلوك مخالف للحق والعدل المستقيم. وما جانب ما نهى الله عنه، وفيه ضرر للناس. ومنها يمكن اشتقاق كلمات الإجرام، وإجرام، ومجرم.

المفهوم القانوني للجريمة

هنالك عدة تعريفات قانونية للجريمة، حيث استمدت هذه التعريفات من عناصر وأركان الجريمة، فالجريمة "هي كل عمل مخالف لإحكام قانون العقوبات, حيث أن قانون العقوبات هو القانون الذي يتضمن الأفعال المحرمة ومقدار عقوباتها" (المعماري والهسنياني، 2012: 32).

وتعرف الجريمة بأنها " كل عمل يعاقب عليه بموجب القانون. أو ذلك الفعل الذي نص القانون على تحريمه ووضع جزاء على من ارتكبه" (البهجي والمصري، 2013: 7). كما وضح الحربي (2015: 6) المفهوم القانوني للجريمة بأنه " فعل أو امتناع يعاقب عليه قانون العقوبات. ذلك هو المفهوم الشكلي للجريمة، تطبيقًا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، حيث إنه لا يهتم بموضوع الجريمة، بل إنه يترك تقدير خطورة الأفعال التي تستحق العقاب للمشرع" .

ويورد أبو عفيفة (2014: 38) تعريفًا وضعه القانون الجنائي للجريمة حيث إنها "فعل أو امتناع يقرر له المشرع جزاءً جنائياً، سواء كان هذا الجزاء عقوبة أم تدبيراً وقائياً"

ويتضح من التعريفات السابقة أنه لا يكفي لوصف سلوك ما بوصف الجريمة أن يثبت أن هذا السلوك غير مشروع، بل ينبغي التحقق أساساً من نوع الجزاء الذي يرتبه القانون عليه. والجزاءات الجنائية واردة في القانون الجنائي على سبيل الحصر، وهي أثر مقصور على الجرائم وحدها، ووسيلة لازمة وكافية لتمييزها عن غيرها من الأعمال غير المشروعة.

المفهوم الاجتماعي للجريمة

يعرف المعايطة والعساسفة (2021: 261) الجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها " ظاهرة اجتماعية سلبية ناتجة عن الانحراف عن مسار المقاييس الجمعية والسلوك المخالف لما ترتضيه الجماعة، بما فيها من ضرر وانتهاك لحرمة التقاليد والأعراف والعادات، وتتمثل بالعمل أو الامتناع عن القيام بما نص عليه الشرع والقانون، وتؤدي إلى خلل في العلاقات والروابط الاجتماعية".

كما يقدم باتلر وهابيكر (Butler & Habecker, 2018: 2) تعريفًا للجريمة من المنظور الاجتماعي بأنها " خروج عن القواعد الاجتماعية أو القانونية باتخاذ سلوك مناقض لما تقضي به تلك القواعد؛ فهي إذن حركة في عكس اتجاه القاعدة".

وهنالك من يرى أن الجريمة بمفهومها الاجتماعي تعني جميع أنماط السلوك المضاد للمجتمع، وهي مخالفة لمعايير السلوك التي تحكم سلوك الأفراد سواء في جانبه الرسمي أو غير الرسمي، كما أنها جميع الأفعال الجرمية أو الأفعال المخالفة للمعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب لما يترتب عليها من أضرار على المصلحة الاجتماعية (غنو، 2017).

ويمكن النظر إلى الجريمة من منظور علم الاجتماع أن الجريمة تنشأ من مصادر مختلفة: من المكانة والإحباط المالي والتنشئة غير الملائمة في المنزل ومن صراع القيم الثقافية، من عصيان الصغار، ولا يوجد فكرة كفكرة الجريمة فلسفية ومجردة إلى حد كبير. كما أنّ مسألة تعريف الجريمة تتضمن صعوبات، فالسنن تتغير وتتباين في الأجزاء المختلفة لنفس الثقافة، لذا يرى فارس أنه لتقرير الصفة

الإجرامية للفعل يجب اختبار خلفية هذا الفعل ودرجة الإشارة والقصد والظروف الأخرى، لذا يمكن تعريف الجريمة – فقط – بصورة نسبية من حيث علاقة الأفعال بالثقافة التي يعيش فيها الشخص، وتعتبر الجريمة عالمية – فقط – بمعنى أن مبادئ ثقافية معينة هي التي لها صفة العالمية (علالي، 2018).

كما قدم المعماري والهسنياني (2013: 33–35) مجموعة من تعريفات علماء الاجتماع للجريمة، وذلك على النحو التالي:

–**تعريف جاروفالو Garofalo**: كل فعل أو امتناع اعتبر جريمة في كافة المجتمعات، والتي اعتبرت كذلك على مر العصور بسبب تعارضها مع قواعد الأمانة والنزاهة، وبعبارة أخرى لتعارضها مع المشاعر الغيرية التي تهدف مباشرة إلى تحقيق مصلحة المواطنين وتحقيق العدالة.

–**تعريف بونجر Bonger**: كل فعل يقترف داخل جماعة من الناس تشكل وحدة اجتماعية ويضر بمصلحة الجميع, وتعد الجريمة عملاً ضد المجتمع لان ضررها لا ينحصر فيمن ارتكبت ضده بل يتعداها إلى الهيئة الاجتماعية بأكملها. والجريمة ضمن هذا المفهوم هي ليست فعلاً يضر بالجماعة بل هي تعتقد أن هذا الفعل هو ضرر للجماعة, فإذا رأت الجماعة أن قوانينها تتضمن تحريماً لهذا الفعل الذي تعتقد أنه يضرها فإنه يصبح بذلك جريمة من الوجهة القانونية.

تعريف ثيودروسون Theodorson: الجريمة أي سلوك ينتهك القانون الجنائي، وأي سلوك ينتهك أي قانون جنائي– عسكري– مدني والذي يفرض فيه فعل عقابي، وهي ي سلوك مناقض للقواعد الأخلاقية للجماعة, والتي وضعت لها الجماعات جزاءات رسمية سواء كانت في شكل قوانين أو أعراف.

ويعرف دوركايم (الوارد في جلبي وعودة، 2009: 4) الجريمة بأنها كل عمل معاقب عليه، وإن ما يجعل الفعل جريمة معاقب عليها هو ردة الفعل الاجتماعي عليه؛ وليس الفعل نفسه، وبالتالي يرى أن الجريمة ظاهرة اجتماعية وضرورية لارتباطها بالشروط الأساسية لكل حياة اجتماعية. أما سذرلاند Sutherland فيرى أنها سلوك حرمته الدولة لضرورة ما، ويمكن أن ترد عليه عقوبة أو مجموعة من العقوبات.

إنّ مفهوم الجريمة متغير بشكل كبير لكثرة وتباين الأفعال التي تدرك في بعض الأوقات بأنها جرائم، بالإضافة إلى أن القانون الجنائي الذي يمثل أفعالًا معينة يتجه للتغير بقوة وبمقدار وسرعة التغير الثقافي الحاصل في المجتمع، وتزيد الفجوة بين التصور القانوني للجريمة وبين التصور الاجتماعي لها خلال فترات التغير الاجتماعي السريع، كون أن القوانين قد تتغير في ضوء التغيرات الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع (المعايطة والعساسفة، 2021)

وينظر علم الاجتماع للجريمة على أنها كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها. أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه. أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة. وهذا التعريف تبناه الأخصائيون الانثروبولوجيون في تعريفهم للجريمة في المجتمعات البدائية التي لا يوجد بها قانون مكتوب، وعلى هذا فإن عناصر أو أركان الجريمة من هذا المنظور هي: قيمة تقدرها وتؤمن بها جماعة من الناس صراع ثقافي يوجد في فئة أخرى من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرون هذه القيمة ولا يحترمونها وبالتالي يصبحون مصدر قلق وخطر على الجماعة الأولى. وهي موقف عدواني نحو الضغط مطبقاً من جانب هؤلاء الذين يقدرون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتغاضون عنها ولا يقدرونها (البهجي والمصري، 2013: 7).

مما سبق يمكن القول إنّ الجريمة من المنظور الاجتماعي ما هي إلا كل الأفعال التي تمثل انتهاكًا للقيم والمعايير والقواعد الاجتماعية التي ارتضتها جماعة ما لنفسها، ويمثل هذا الانتهاك تهديدًا للمجتمع ومصالح أفراده. وترد الجماعة على هذه الانتهاك بمجموعة من العقوبات؛ فموقف الجماعة من سلوك الفرد، والقواعد الاجتماعية التي تدين الانحرافات، هي ما تحدد النظرة الاجتماعية للجريمة، وضرورة مواجهتها، ومعاقبة مرتكبها.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة

لقد شكلت الجريمة محورًا للعديد من النظريات والمداخل العلمية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة من مختلف أبعادها، وقدمت الكثير من الأسباب والدوافع لهذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة، ولا تقل نظريات الجريمة عن الإجراءات العملية التي يتم اتخاذها لمواجهة الجريمة؛ لأنّ الاهتمام بالنظريات يقدم تصورًا كاملًا لمختلف أنواع الجرائم، ودوافع المجرمين، والأسباب وراء ارتكابهم للجريمة (التميط، 2011: 47). وتاليًا عرض للنظريات الاجتماعية والنفسية المفسرة للجريمة.

أولًا– النظريات الاجتماعية المفسرة للجريمة

أ. نظرية التقليد

ظهرت نظرية التقليد للعيان في نهايات القرن التاسع عشر، حيث وضعها (جبرييا تارد)، ويرى فيها أن التقليد يشكل عنصرًا نمطيًا مميزًا للحياة الاجتماعية؛ لأنه يمثل بداية الشعور الأولى، وهو رمز الاندفاع البيوعقلي، وقد أشار إلى أن التقليد يتمثل في تقليد الناس لبعضهم، ويكون التقليد بمختلف أشكاله أقوى وأكبر عندما تكون الروابط أقوى، وفي مجتمعات معينة يقلد الأدنى الأعلى؛ بمعنى أن الضعيف يقلد القوي بشكل مستمر (Eidson, 2020).

كما ترى النظرية أن احتمالية انتقال السلوك الإجرامي بين الأفراد عن طريق الاختلاط والاتصال الاجتماعي كبيرة للغاية، ولا شك أن التقليد عنصر أساسي من العناصر المؤدية إلى تطوير السلوك الجرمي، بشكل خاص في أشكاله المنظمة، كإدمان العقاقير والمخدرات والدعارة (الرياني، 2021).

كما تشير نظرية التقليد إلى أنّ الجريمة سببها الأساس اجتماعي، وإن كانت تلقي باللوم في جزء منها على البيئة والمجتمع، ولا ينفي (تارد) مسؤولية الفرد الجنائية والأخلاقية عن أفعاله، كما أشار إلى أن حياة الفرد في أحياء فقيرة، أو في السجون تؤدي به في أغلب الأحوال إلى الانحراف والجريمة، أو حتمية الانحراف والجنوح (حمادي، 2016).

علاوة على أن المجرم الذي ينشأ منذ البداية في بيئة إجرامية فإن ذلك يساعد على ممارسة السلوك غير المشروع، ولذلك تبنت النظرية ما سمته (التماثل الاجتماعي) والذي يعني أن المجرم وضحيته يكونان من مجتمع واحد؛ لكي يكون الاتصال الاجتماعي بينهما قائمًا وكافيًا حتى يؤدي التقليد دوره ووظيفته– بحسب ما تشير إليه النظرية– (علالي، 2018).

إن التقليد هو سنة الحياة الاجتماعية وقانون تطورها؛ كونه السبب في نشؤ الأنماط الثقافية الجديدة كافة، وفي بث الروح الجديدة فيها والمسؤول عن تغييرها وتعديلها وفنائها أو قيام أخرى تحل مكانها، فكل جانب من جوانب السلوك الإنساني سواء أكان فكرة أو عقيدة أو نشاط ذهني يخضع بشكل دائم إلى قانون ما، والتعديل يتم بواسطة التقليد (دريدش، 2015)

ب. نظرية الأنومي (اللامعيارية):

اشتقت كلمة اللامعيارية من الكلمة اللاتينية (Anomie) وتعني عدم توفر الخطة، أو انعدام القانون، أو انعدام الثقة والشك. وهي تعني في الغالب حالة من الاضطراب، أو اختلال النظام، أو الشك، أو عدم اليقين، أو الحياة بدون قانون. وهي تشير في علم الاجتماع إلى خاصية تتعلق بالبناء الاجتماعي، وليست لحالة ذهنية ما. والأنومي تعبر عن انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك، كما تشير إلى ضعف التماسك الاجتماعي، وعند انتشارها بشكل موسع داخل المجتمع فإن هذا المجتمع يفقد القواعد التي تحكم السلوك فيه مفعولها وقوتها (سريدي، 2021).

ويرجع مصطلح الأنومي لعالم الاجتماع (إميل دوركايم) حيث يشير إلى المواقف التي تكون فيها المعايير مختلفة ومبهمة، وذلك كنتيجة للتغير السريع الذي يصيب المجتمع، ويؤدي إلى حالة فقدان النظام والقانون وافتقار القيم والمعايير التي يمكن من خلالها

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التمييز بين كل ما هو قانوني وسوي أو كل ما هو عكس ذلك. ويرى دوركايم أن فقدان المعايير يصيب القيم والأعراف والمعتقدات والقوانين في أي مجتمع من المجتمعات بالضعف والهشاشة (Luderback, 2018).

إنّ نظرية الأنومي ترجع بشكل عام السلوك المنحرف إلى فقدان التكامل الاجتماعي واضطراب القيم المنظمة للحياة، فبحسب النظرية هنالك مجموعة من الأسباب المؤدية لحالة الأنومي، وهذه الأسباب هي: فقدان السيطرة نتيجة لغياب الإرادة القادرة على التأثير في المحيط الاجتماعي، وفقدان المعايير الواضحة التي توجه سلوك الفرد، بالإضافة إلى شعور الفرد بالعزلة والاغتراب والضيق والانعزال مما يتسبب له بالانحراف (الرياني، 2021).

كما ترى النظرية أن العلاقة بين الفرد والمجتمع لها أساسين اثنين، الأول هو التضامن الآلي، والثاني هو التضامن العضوي، فالأول يحدث بين أعضاء المجتمع والمقومات الاجتماعية التي يعيشون من خلالها كالقيم والمعتقدات والعادات، وهنا ينتج التكاتف والتعاون، وفي الغالب يوجد هذا النوع من التضامن في المجتمعات البدائية والبسيطة. أما التضامن العضوي فيعني أن الأفراد في المجتمع مختلفون في الأفكار والمعتقدات والمهن، ولكل منهم حرية الرأي والمشاركة، وعندما لا يحدث ذلك يقل التكاتف والتعاون، ويصبح التضامن عضويًا، كما هو في المجتمعات المتحضرة والمدنية (Roger & Petersen, 2017).

وتشير النظرية إلى أنه كلما زادت قوة العقل الجمعي زادت صرامة وحدة رد الفعل تجاه السلوك المنحرف، فيقل احتمال حدوث الجريمة، وكلما قلت قوة العقل الجمعي أو انعدمت قلت ردة الفعل تجاه السلوك المنحرف وقل الضبط فيزيد احتمالية انتشار الجريمة. ويرى دوركايم أن الجريمة والانحراف حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة التي يتحرر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية (سليمان، 2001).

ويشير الوريكات (2004: 151) أن دوركايم طبق هذه المفاهيم في دراسته للانتحار، حيث قسمه إلى:

- **الانتحار الأناني:** ويحدث نتيجة لانعزال الفرد عن المجتمع؛ لسبب ما يتعلق بالفرد نفسه، او يتعلق بالمجتمع الذي ينتمي إليه الفرد ويتفاعل معه.
- **الانتحار الأنومي:** عندما يكون ارتباط الغرد بالجماعة ضعيفًا يبدو الفرد فاقدًا لتأثير الجماعة عليه، وبالتالي لا يعير أي اهتمام لجماعته إذا ما ساوره أي ميل للانتحار بسبب بعض المشاكل الطارئة.

أما روبرت ميرتون فقد طور فكرة الأنومي الضياع ، حيث عرف الأنومي بأنه حالة اجتماعية تتصف بالتناقض والصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع والطرائق التي يقررها في تحقيق هذه الأهداف، وأن الأنومي يشير إلى فقدان أو ضعف أو عدم وضوح المعايير الاجتماعية التي تضبط سلوك الفرد وتوجهه وتدل على ضعف التماسك الاجتماعي وفقدان الأدوار الموجهة للسلوك قوتها (غنو، 2017).

وفي ضوء نظرية الأنومي يفرق ميرتون بين المنحرف المنشق والمنحرف الضال، ففي الوقت الذي يجاهر فيه المنشق بخروجه عن المعايير يحاول الثاني كتمان الأمر وإنكاره، كما أن المنشق لا يعترف بسلطة وشرعية المعايير، عكس الضال الذي يعترف بهذه الشرعية، والمنشق يمثل شخصية ثورية؛ أي أنه يرمي إلى تغيير المعايير الاجتماعية وليس إصلاحها.

من خلال ما سبق يلاحظ أن هذه النظرية رفضت التفسير البيولوجي أو النفسي للجريمة، وقللت من أهمية نفي الركن الاجتماعي في الجريمة، فكثافة الناس وتعدد المهنة والأدوار، وتغير المجتمعات، وتركيبتها، وسرعة التغير ونوعيته تترافق مع مجموعة من الجرائم، وهذا يبرر حالة الأنومي التي يصحبها زيادة في الجريمة.

ج. نظرية الاختلاط التفاضلي (المخالطة والفارقة):

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يمكن اعتبار نظرية الاختلاط التفاضلي من أهم النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الجرمي، وتسمى كذلك نظرية العلاقات المتباينة أو المخالطة الفارقة. ويعد عالم الاجتماعي الأمريكي (أيديون سذرلاند) من أهم علماء الإجرام الأمريكان الذي تناولوا هذه النظرية ويرى أن غالبية السلوك الإجرامي يتعلمه الشخص من خلال مخالطته واحتكاكه بالأنماط الجرمية المقبولة ومكانته في إطار بيئة اجتماعية ومادية معينة (Alam, 2021).

وترى النظرية أن الفرد في هذه البيئة يكتسب سلوكه في انتهاك القوانين من خلال تعلم فن ارتكاب الجريمة؛ وذلك بواسطة التقليد والإغراء، وتوجيه الفرد لدوافعه وميوله، وتفسيره للأمور وموقفه منها من وجهة السلوك الإجرامي. وافترض سذرلاند أن عدم التنظيم الاجتماعي يهيئ الظروف الملائمة لانتقال بعض الأنماط السلوكية الإجرامية من أشخاص مجرمين إلى غيرهم من غير المجرمين، ويرى أن الأفراد والجماعات قد تنتظم حول مجموعة معينة من المواقف والاتجاهات التي تتصل بالجريمة أو الأعمال غير القانونية، وقد تكون بعض هذه المواقف ذات صفة سلبية بالنسبة للجريمة، أو ذات صفة إيجابية نحو الميل لارتكاب الجريمة(ميلاد والزريبي، 2018).

وتؤكد نظرية المخالطة الفارقة دور الجماعة في تفسير السلوك الإجرامي؛ فالاختلاط بالجماعات المجرمة المعزولة عن المجتمع التي تشكل مجتمعًا يملك ثقافة فرعية تساعد بشكل مباشر في الدفع نحو الجريمة خلال التأثير والتعلم وإيجاد المسوغات للفعل الجرمي، وتوجد علاقة مباشرة بين الأعضاء الذين يتصلون ويخالطونها بصورة مستمرة (Kodatt, 2016).

وترى النظرية أن السلوك الإجرامي ليس من السلوكيات الموروثة، بل إنه سلوك اكتسبه الفرد بالمجتمع وتم تدريبه عليه في أي مرحلة من مراحل حياته المختلفة، فالشخص الذي لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يبتدع سلوكًا إجراميًا شأنه في ذلك شأن الفرد الذي لم يتعلم حرفة ما أو يتدرب عليها، فلا يستطيع العمل على هذه الحرفة. ويتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال اتصال الشخص بغيره من الأفراد الذين يختلفون عنه بفوارق معينة واختلاطه بهم وتفاعله معهم، وبالتالي فإن الاتصال بين أفراد الجماعة الإجرامية هو اتصال مباشر يتثمل في العلاقات والروابط الشخصية القوية (بومنقار وعيساوي، 2017).

كما أن الاختلاط التفاضلي يختلف حسب التكرار، والاستمرارية، والأسبقية والشدة، فكلما تعرض الشخص للموقف أكثر من مرة أو كانت مدة اتصاله بالآخرين طويلة زادت عن نسبة واحتمالات استجابة لنمطهم السلوكي وكلما كان الاحتكاك أشد كان التأثير أكبر (ميلاد والزريبي، 2018).

إنّ ما سبق يشير إلى أن منطلق هذه النظرية يرى أن الإنسان يتأثر في سلوكياته بأي سلوك يسود في المحيط الاجتماعي وذلك من خلال التفاعل المباشر أو غير المباشر، ويختلف مقدار التأثر بالمحيط الاجتماعي بمدى قوة التفاعل والاتصال والانتماء لهذا الواقع.

د. نظرية الثقافة الفرعية

تمثل الثقافة الفرعية مجموعة من القيم والاتجاهات وأنماط السلوك التي تتميز بها جماعة اجتماعية عن باقي ملامح الثقافة العامة السائدة في المجتمع، ويشتمل المجتمع الحديث على ثقافات فرعية تتباين فيما بينها بدرجة أو أخرى. وقد ظهر هذا المصطلح عام 1955 من خلال أعمال ألبرت كوهين وقصد به الكينونات التي تعيش بمعزل عن المجتمع، والتي تتميز بوجود بعض الاتجاهات الانحرافية والمخالفة للقانون لديها (بومنقار وعيساوي، 2018).

وترى النظرية أن المجتمع في المدن الكبرى ينتج ثقافات فرعية منحرفة، فالقيم والمعايير السائدة في هذه الثقافات التحتية تسمح للأفراد بالإحساس بالاندماج. وتوفر هذه الثقافات التحتية استقرارًا وسلسلة من العلاقات الاجتماعية التي تتوافق مع قيمها. وتشير النظرية أن نسق القيم في هذه الثقافات يسجع على نماذج السلوك اللانفعي السلبي والوحشي (Alam, 2021).

وحددت النظرية سمة الثقافة الإجرامية الجانحة لهذه الثقافات الفرعية، فمعظم نشاطاتها الجرمية ليست موجهة إلى أهداف نفعية فالسرقة مثلاً ترتكب لأسباب مختلفة ليست بالضرورة أن تكون اقتصادية، بل قد تكون وسيلة للانتقام أو التمرين على الأعمال الإجرامية، أو حتى التسلية (الصرايرة، 2015).

كما تشير النظرية إلى سمة السلبية الثقافية فللمنحرفين قيمًا سلبية تتلخص في تبني أي نقيض للقيم السائدة في المجتمع، بمعنى سمة السلبية في موقفها من القيم السائدة في المجتمع ومحاولة معاكستها، فمثلًا تكرار الغياب عن المدرسة هو نوع من مخالفة النظام السائد في المجتمع (الوريكات، 2004).

مما سبق يمكن القول أن هذه النظرية تركز على البناء الاجتماعي وتؤكد على أن الأنماط الثقافية الفرعية هي التي تحدد السلوك المنحرف، وأن الأفراد يشتركون في نسق قيمي مشترك، يدفعهم إما لانتهاج طرق مشروعة أو طرق غير مشروعة لتحقيق الأهداف.

هـ. نظرية الوصم الاجتماعي

تكتسب نظرية الوصم أهميتها لأنها تبدأ بالافتراض بأن الأعمال والأفعال الإجرامية ليست فطرية في جوهرها وأن تعريف الجريمة إنما يضعه الأقوياء من خلال صياغة القوانين وتفسيراتها، ويتحدد من جانب هيئات وأجهزة معينة مثل قوى الدرك والشرطة والمحاكم والمؤسسات الإصلاحية. وكان بعض نقاد نظرية الوصم يرون أن في جميع الثقافات والمجتمعات في العالم إجماعا على تحريم أنواع محددة من الأفعال مثل القتل والاغتصاب والسرقة. غير أن هذا الرأي يجانب الصواب في كثير من الحالات. فالقتل على سبيل المثال لا يعتبر عملا إجراميا في مطلق الأحوال كما هي الحال خلال الحرب أو في حالة الدفاع عن النفس. إلا أن بوسعنا أن نوجه النقد إلى نظرية الوصم من نواح أخرى. إن أنصار هذه النظرية، من خلال تركيزهم على الناحية العملية في الأفعال التي توصف بأنها منحرفة، يغفلون الأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه التصرفات. ومن المعروف مثلا أن الأطفال الذين ينشؤون في عائلات معوزة ومحرومة يكونون أميل إلى السرقة من المتاجر من الأطفال الأغنياء. ومن ناحية أخرى، ليس ثمة دلائل واضحة على أن الوصم بحد ذاته يؤثر على تزايد السلوك المنحرف (Mauro & Carmeci, 2007).

ويمكن أن تطبق منظومة الجزاء رسميا أو بصورة غير رسمية وقد تتولى الجانب الأول هيئات أو مؤسسات تضمن الاستمرار في اتباع المعايير مثل المحاكم القضائية والسجون. وتعتبر القوانين من أنساق الجزاء الرسمية التي تحددها الحكومة وتضع فيها المبادئ والقواعد التي ينبغي أن يلتزم بها المواطنون كما أنها تحدد ما ينبغي عليهم أن يمتثلوا له من تعليمات وإرشادات. أما أنساق الجزاء غير الرسمية فلا تكون على المستوى نفسه من التنظيم ودرجة الانضباط والضبط وغالبا ما تتخذ شكل ردود الفعل التلقائية إزاء المواقف والسلوكيات التي لا تنسجم والعرف العام السائد في المجتمع (الصالح، 2005).

وبيّن لاميرت(Lemert) أن الانحراف في السلوك هو حصيلة صراع ثقافي تظهر آثاره في التنظيم الاجتماعي القائم في مجتمع من المجتمعات، وأن هذه الانحراف يقع ضمن مستويات هي: الانحراف الفردي ويحدث حيث يتعرض الفرد للعديد من الضغوط النفسية الداخلية التي تؤثر عليه بصورة مباشرة، والانحراف الظرفي ويحدث نتيجة لتعرض الفرد لأحد المواقف التي لا تتاح له فيها فرصة الاختيار أو التفكير. والانحراف الاجتماعي ويظهر داخل أطر الجماعات الإجرامية ذات التنظيم والتي تتخذ العمل الإجرامي والانحرافات أسلوبًا حياتيًا لها، والانحراف الظرفي نتيجة تعرض الإنسان لضغوط بيئية مختلفة أو ظرفية لا تتيح له الاختيار (عياد والذهبي، 2020).

ويمكن للباحثة القول هنا أن نظرية الوصم الاجتماعي تركز على أن الطريقة التي يتعامل بها المجتمع مع الفرد هي التي تؤدي إلى استمراره في ذلك السلوك المنحرف، وما ذلك الانحراف إلا نتيجة تفاعل بين فعل الفرد المنحرف، وردود أفعال المجتمع تجاهه، وتناميها في عملية تصاعدية تصل في النهاية إلى استقرار المنحرف على ذلك السلوك المنحرف، ثم وصفه بالانحراف.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ز. نظرية التفكك الاجتماعي

ينظر إلى التفكك الاجتماعي على أنه اضطراب أو انشقاق عن الإجماع يحدث داخل نطاق جماعة من الجماعات في مجتمع ما، ويؤثر على العادات الاجتماعية السلوكية المقررة أو على النظم الاجتماعية وضوابطها المختلفة (عياد والذهبي، 2020).

وتنطلق النظرية من تفسيرها للجريمة من أن فكرة الحياة الاجتماعية تفرض مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الفرد والجماعة، وتحدد توقعاته وتصرفاته في المواقف المختلفة، وهكذا يستمر المجتمع إلى أن تحدث عمليات تغيير اجتماعي، وتختفي الممارسات القديمة؛ لأنّها تصبح قديمة ومهملة وغير مناسبة حي حين لا يحدث تكيف من أعضاء المجتمع مع التغيرات الجديدة (سريدي، 2021).

وقرر العالم الأمريكي سيلين (Sellin) أن التفكك الاجتماعي يردي دورًا كبيرًا في زيادة حجم الظاهرة الجرمية، فالفرد يمر منذ ميلاده إلى وفاته بمجموعة من الوحدات الاجتماعية التي تشبع كل واحدة منها حاجة ما، ولما كانت هذه الوحدات ليست على نمط واحد، فإن سلوك الفرد قد يختلف عن سلوك الجماعة وقد يتعارض مع القواعد والأنماط والأعراف السلوكية السائدة في جماعة أخرى ينتمي إليها أيضًا هذا الفرد (بومنقار وعيساوي، 2018).

وبعيدًا عن التعاون والتكاتف في المجتمعات البدائية أو الريفية، فإنه في المجتمع الحديث تزداد التعقيدات والصراعات بين الأفراد، وتتفشى روح الفردية على نحو كبير، وهنا تظهر الاختلافات ويزداد التفكك الاجتماعي، وتظهر سلوكيات منحرفة غير مألوفة سابقًا (Costello & Laub, 2020).

وبذلك يمكن القول أن المجتمع الذي يفتقر إلى الترابط والانسجام، وتتعدد فيه الطموحات والتطلعات التي يتعذر تحقيقها، مع عدم توفر الأمن والاطمئنان ستزداد فيه السلوكيات المنحرفة والمعارضة لما هو سائد، وبالتالي تزداد فيه نسبة الجريمة.

ح. نظرية الضغوط

تناولت النظرية موضوع الانحراف من خلال التفاوت بين عناصر البنى الاجتماعية المتمثلة بالأهداف والوسائل، وما يرافق ذلك من صور التكيف المنحرفة. وعندما لا تكون الوسيلة مناسبة لبلوغ الهدف ينتج الانحراف. وتؤكد النظرية أنّ الجريمة والانحراف تكمن في بنية المجتمع، تعبيرًا عن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد عندما تتعارض المعايير مع الواقع الاجتماعي، فالجريمة من وجهة نظر ميرتون و يونج ليست ناتجة عن عوامل مرضية؛ بل هي نتيجة العلاقات المتداخلة التي تربط المراكز المختلفة مجتمعيًا، فالجريمة تتولد نتيجة وجود فجوة واسعة بين تطلعات الأفراد وبين الفرص المحددة المتاحة لهم، وقدرتهم على الوصول للأهداف والنجاح (الشديفات والرشيدي، 2016).

كما إن شيوع التفسخ في المجتمع وتولد الضغوط لدى الأفراد ينتج عن الفشل في تحقيق الأهداف، وهذا ينتج الإحباط المؤدي إلى الانحراف. وتشكل الظروف الاقتصادية والاجتماعية عوامل ضاغطة تؤدي إلى الانحراف، وخاصة عندما تفشل العلاقة بين الطموح الاجتماعي والطرق المقبولة اجتماعيًا في تحقيق الأهداف الاجتماعية (البنا، 2010).

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن كثرة الضغوط لدى الشباب ومرورهم بخبرات تتعارض مع طموحهم وفرصهم في الإنجاز يؤدي إلى الجريمة، وخاصة لدى الشباب في طبقات المجتمع الدنيا. وبالتالي هنالك علاقة وثيقة بين الجريمة والخبرات والتجاري المجتمعية غير السارة لدى الفرد والتي تضعه تحت ضغوط كبيرة.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثانيًا– النظريات الاقتصادية المفسرة للجريمة

تناولت النظريات الاقتصادية العلاقة بين الجريمة والوضع الاقتصادي المتمثل في الفقر والبطالة، ونحت هذه النظريات إلى المنحى الاقتصادي المرتبط بالضغوط الاقتصادية أو الطبقات الاجتماعية، وتاليًا عرض لبعض النظريات الاقتصادية التي تناولت الجريمة:

أ. نظرية الفرصة لكوهن وفيلسون

وضحت نظرية كوهن وفيلسون (Kohn & Felson) دور البطالة في حدوث الجريمة من خلال وجود الهدف المناسب، حيث ترتكب الجريمة لتوفر أهداف وأشياء يمكن سرقتها والاستفادة منها، ووجود مجرم لديه دافعية لارتكاب الجريمة كأن يكون عاطلًا عن العمل، وكذلك غياب الرقابة أو ضعفها، وبخاصة الرقابة الرسمية للدولة، أو غياب أصحاب البيوت والمحال (الوريكات، 2014).

وتفسر نظرية الفرصة وقوع ما يسمى بالجرائم الاقتصادية أو جرائم الملكية كالسطو والاحتيال والابتزاز، فتوفر هدف مناسب تسهل سرقته أو الاحتيال عليه، ونقص طرق الحماية وأدواتها تعطي المجرم فرصة لارتكاب جريمته، وبخاصة إذا ما كان من العاطلين عن العمل (غنو، 2017).

لقد أكدت النظرية على ضرورة توفر مجموعة من العناصر لحدوث الجريمة منها توفر الدافع لدى المجرم، والهدف المناسب، وغياب الرقابة، كما تتضمن النظرية طرفين اثنين: المجرم والضحية، فالمجرم عندما يتجول ويرى أن هنالك أهدافًا سهلة لاختراقها، فإنه يرتكب جريمته، وعندما يكون الضحية مهملًا فإن المجرم سيجد الفرصة المواتية لارتكاب جريمته Kusuma, Febrina & hidayat, (2019).

مما سبق يمكن القول أن النظرية تهمل دور الدولة أو الأجهزة الرقابية الأمنية، وكذلك دور المواطن، كما أن عالم اليوم أصبحت فيه وسائل الرقابة الإلكترونية أكثر انتشارًا وبالتالي تقل فرصة المجرم في ارتكاب جريمته.

ب. نظرية الحرمان النسبي:

ترى نظرية الحرمان النسبي أن الظرف الاقتصادي الصعب والحرمان الاقتصادي الذي يمثله انخفاض مستوى الدخل، والبطالة، والفقر يؤدي إلى وقوع الجرائم، ويتضح أثر هذه العوامل في رفع معدلات الجريمة من خلال تزايد أعداد الفقراء والعاطلين عن العمل (الوريكات، 2014).

كما يشير ويبر (Webber, 2021) أن نظرية الحرمان النسبي قامت على الأسس الواقعية لعلم الإجرام، وربطت الجريمة بالواقع الاقتصادي، فكل من يشعر أنه محروم بغض النظر عن موقعه في النظام الاجتماعي، يميل إلى الجريمة للتخلص من هذا الحرمان، وإشباع حاجاته الاقتصادية، وبالتالي توسع النظرية نطاق افتراضها بأن الحرمان لا يقتصر على من هم في طبقات المجتمع الدنيا، بل تشمل أيضًا أولئك المحرومين والمهمشين الذين لم يستفيدوا من مكتسبات التنمية.

كما أكدت نظرية الحرمان النسبي أن من مسببات الجريمة الاستياء الذي يتولد عند مجموعة من الناس الذين يدركون التناقض الموجود بي ما يستحقونه وما حصلوا عليه، أو ما تحقق لهم، فقد يلاحظون أنهم يريدون أكثر مما يتوقعون لو أنهم يملكون أقل مما يستحقون، وهذا الأمر يولد لديهم مشاعر الحرمان النسبي من خلال مشاعر الغضب والإحساس بالظلم، وهذا يقودهم إلى الانحراف وارتكاب الجريمة بحق المجتمع أو الغير (المعماري والهسنياني، 2012).

إن ما سبق يؤكد وضوح العلاقة بين البطالة والجريمة، ولكن يمكن أن تتولد علاقة اقتصادية غير مباشرة بين البطالة والجريمة من خلال تأثر الفرد بالظروف الاقتصادية فيجنح إلى الجريمة، وذلك بسبب سوء الرعاية الصحية وسوء التغذية والانقطاع عن التعليم في سن مبكرة، وضعف برامج التنمية الموجهة لهذا الفرد.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ج. النظرية الصراعية (الاشتراكية الماركسية):

ترى هذه النظرية أن الجريمة ناتجة عن الظروف الاقتصادية المتردية وفي مقدمتها البطالة المؤدية إلى الفقر، وأن الفقرة والبطالة وانخفاض مستويات الدخل تتأتى من خلال استغلال الطبقات العاملة من قبل النخبة أو من يمتلكون وسائل الإنتاج. وأن أي نظام جنائي مطبق في المجتمعات الرأسمالية يعمل لصالح هذه النخب (غربي، 2020).

كما تشير النظرية إلى أن العاطل عن العمل والمهمش اقتصاديًا يؤمن بأن نظام العدالة الجنائي والمؤسسة الاقتصادية لم تنصفه، ولم تحقق حاجاته الأساسية وحاجات أسرته؛ لذا فإنه يلجأ إلى الجريمة كرد فعل على الظلم الذي يرى بأن الأغنياء سبب له وترتفع معدلات الجرائم وخاصة جرائم الملكية فيسرق المنازل، أو يسطو على المؤسسات المالية؛ لأن أوضاعه الاقتصادية السيئة ترجع في المقام الأول لأولئك الممسكين بزمام وسائل الإنتاج (البنا، 2010).

وتذهب النظرية إلى أن غياب العدالة الاجتماعي التي تميز النظام الرأسمالي هي العامل المؤدي إلى السلوك الجرمي، وفيها يكمن تفسير الظاهرة الإجرامية. واتفق ماركس وسذرلاند على أن هنالك علاقة وثيقة بين النظام الرأسمالي والإجرام، فالنظام الرأسمالي بحكم تركيبه يخلق طبقتين في المجتمع، الطبقة الرأسمالية المالكة لأدوات الإنتاج وطبقة العمال الذين تستغلهم الطبقة الأولى، وتسعى هذه الطائفة إلى الحصول على المال بالوسائل غير المشروعة، ومن نتاج هذا النظام الظلم الاجتماعي، والجريمة ليست إلا رد فعل لهذا الظلم الاجتماعي (علالي، 2018).

ويمكن القول هنا أن الفوارق الطبقية التي ينتجها الخلل في الاقتصاد والتنمية، وسيطرة راس المال على الإنتاج والعمل، ووسائل كسب الرزق، ومحاولة استغلال الآخرين يخلق الظروف الملائمة لارتكاب الجريمة، وبخاصة إذا ما شعر الفرد بالظلم الاجتماعي.

الدراسات السابقة

تناولت عديد من الدراسات التنمية والجريمة والعلاقة بينهما، وتقدم الباحثة مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة مرتبة من الأقدم إلى الأحدث، ويلي ذلك تعقيب الدراسة الحالية على هذه الدراسات.

الدراسات العربية

أجرى الضلاعين (2009) دراسة في الأردن هدفت إلى التعرف على أثر التنمية الاجتماعية في تغير الجريمة في الأردن، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل مؤشرين من مؤشرات التنمية هما الناتج المحلي والنمو الثقافي من عام (1997–2009)، وتم الحصول على بيانات الجريمة من مديريات الأمن العام وتحليلها. وتوصلت الدراسة إلى وجود تغير في أنماط الجريمة وأحجامها عبر السنوات التي تم دراستها، فمنها ما زاد ومنها ما تناقص بشكل ملحوظ، حيث تم مراعاة الزيادة في السكان عبر سنوات الدراسة عند المناقشة والتعليق عليها، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم نتيجة لأثر التنمية في مجالات الاقتصاد والتطور التكنولوجي والتقدم العلمي. ووجود ارتباط عكسي بدرجة متوسطة بين مؤشري التنمية وحجم الجريمة.

وهدفت دراسة البداينة (2010) إلى معرفة العلاقة بين التنمية والجريمة في الوطن العربي في الفترة الممتدة من عام 1990 ولغاية عام 1999 بينت نتائج هذه الدراسة تصاعداً في معدلات جرائم السرقة ، ونقصاناً في معدلات جرائم القتل العمد لكل (100) ألف وفقاً لمستوى التنمية. تبين وجود علاقة سلبية بين قيمة دليل التنمية البشرية وكل من الجريمة عامة (−0.93) ، والجرائم الخطرة ضد الإنسان (−0.53) ، والجرائم الخطرة ضد الممتلكات (−0.40) ، والجرائم غير الخطرة ضد الإنسان (−0.62) ، والجرائم غير الخطرة ضد الممتلكات (−0.79) (، والجرائم الخطرة وغير الخطرة ضد الإنسان (−0.92) ، والجرائم الخطرة وغير الخطرة ضد الممتلكات (−0.64) ، وجرائم القتل (−0.74) ، وجرائم الاغتصاب ،(−0.24) وجرائم الإيذاء البليغ (−0.72) ، والسرقة بالإكراه .(−0.70)كما

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تبين وجود علاقة إيجابية بين قيمة دليل التنمية البشرية وكل من جرائم الحريق العمد (0.50) ، وجرائم المخدرات (0.30) ، وجرائم السطو (0.52)، وجرائم سرقة السيارات (0.73).

وأجرت نوار (2011) دراسة في الجزائر هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين محاولات التنمية وعلاقتها بالانحراف والجريمة في المدينة الجزائرية. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية من خلال تحليل مؤشرات التنمية والجريمة نتيجة النزوح السكاني والإسكان العشوائي. وانتهت الدراسة بنتيجة مفادها أن التغيرات الاجتماعية المتلاحقة والسريعة تشكل أساسًا من أسس الانحراف عمومًا وفي المدن الكبرى خصوصًا، فالتغير التكنولوجي الذي سبق التغير الثقافي يؤدي إلى ظهور الانحرافات والأمراض الاجتماعية مما يعجل بظهور الجريمة.

وأجرى التمياط (2011) دراسة هدفت إلى العلاقة بين مؤشرات التفكك الاجتماعي ومعدلات الجريمة في المجتمع السعودي في الفترة من (1974–2010)، واعتمدت الدراسة البيانات الثانوية من خلال الكتب والمراجع والتقارير، حيث بينت النتائج أن معدلات الجرائم بازدياد بمعدل نمو بلغ (10.2%)، وجرائم المخدرات بمعدل (10%)، وتنامي عدد المحكومين بالسجن إلى (3.9%) من سنة لأخرى. مع ارتفاع نسب الجريمة بزيادة عدد السكان وبخاصة في المناطق الريفية. كما بينت النتائج أن معدل الجرائم الناتج عن البطالة كبير وخاصة عند الإناث، وأن مشاريع التنمية الاقتصادية تقلل من مستوى الجرائم وبخاصة إذا زادت نسبة التعليم وزادت أعداد فرص العمل المتوفرة.

وهدفت دراسة الزبن (2012) إلى الكشف عن حجم الجريمة الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية في المجتمع السعودي، كما هدفت إلى معرفة مدى التباين في حجم الجرائم الاقتصادية، والعوامل التنموية التي أسهمت بها. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية من خلال تحليل الجرائم الاقتصادية إحصائيًا واجتماعيًا، وربطها بالخصائص التنموية للمجتمع. وبينت النتائج أن حجم التباين في نمو الجرائم الاقتصادية في المجتمع السعودي ليس كبيرًا، حيث احتلت جرائم الملكية الفردية المرتبة الأولى، وجاءت جرائم النظام العام الاقتصادية أخيرًا. وبينت النتائج وجود أثر دال للتوزيع التنموي لمكتسبات خطط التنمية على مدى التباين في معدلات الجريمة الاقتصادية.

كما أجرى العموش وأبو صبحة (2013) دراسة هدفت إلى تقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن، والاختلافات في مستويات التنمية بين الألوية، وتعيين المناطق الأقل مستوى من الناحية التنموية، باستخدام عدد من المؤشرات التنموية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية، من خلال تحليل (38) متغيرًا لواحد وخمسين لواء، وبيانات نفقات الأسرة لعام 2006. وبينت النتائج على وجود فوارق تنموية على أربعة مستويات تتوزع على ألوية المملكة، كما أبرز التحليل العاملي للدراسة أربعة عوامل رئيسة تبين أنماط التنمية في الأردن.

وهدفت دراسة تريكي (2015) إلى التعرف على العوامل الكامنة وراء تنامي السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة، وكذلك رصد وكشف العلاقة بين اختلالات التنمية في الجزائر وارتفاع معدلات الجريمة. اتبعت الدراسة المنظور التكاملي الذي يسمح بتحليل علمي ومنهجي للطبيعة المتشابكة والمتعددة الأبعاد للظاهرة الإجرامية، واعتمدت الدراسة على الإحصائيات الرسمية والشواهد الميدانية المتعلقة بالجريمة وبرامج التنمية المحلية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن اختلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وضعف وتأخر التنمية التكنولوجية والإدارية في الجزائر له تأثير مباشر على معدلات الجريمة، سواء أكان عن طريق توفير الظروف والعوامل المشجعة على الإجرام والانحراف مثل أزمة السكان والسكن، وظهور الأحياء غير المخططة، وضعف التخطيط الحضري وعدم فعاليته، أم من حيث عدم توفر الوسائل والإمكانيات الضرورية لعمل الأجهزة المكلفة بمكافحة الجريمة وزيادة فعاليتها مثل التأخر في استخدام التكنولوجيات وعلوم الإعلام والاتصال الحديثة مثل عدم استخدام الكاميرات الرقمية حيث لم تبدأ هذه العملية إلا سنة 2001 في الجزائر العاصمة، ولم تكن شاملة، كما أدى أيضاً التأخير في التنمية الإدارية من تحديد القدرات التنظيمية لأجهزة الشرطة مثل مشروع الحكومة الإلكترونية، وعدم تأمين الوثائق الرسمية بالشكل البايومتري، وأصبحت هذه الوثائق عرضة للتزوير، لذلك أصبح من

الضروري وضع استراتيجية وطنية مبنية على أسس علمية تعمل على التعرف على مصادر التهديدات والمنافذ التي تشكل العوامل المؤدية للانحراف والإجرام، ومعالجة الخلل التنموي وتوفير الوسائل والإمكانيات الضرورية لعمل الأجهزة المكلفة لمكافحة الجريمة وزيادة فاعليتها.

وأجرى الحربي (2015) دراسة هدفت إلى معرفة أثر مؤشرات التنمية على معدلات الجريمة في الدول العربية. اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات والدراسات ذات الصلة، وكذلك المواقع الدولية مثل اليونسكو والبنك الدولي وتقارير التنمية البشرية. وتكون مجتمع الدراسة من (22) دولة عربية، تم اختيار (10) منها بطريقة قصدية ضمن فئات التنمية المرتفعة، والتنمية المتوسطة، والتنمية المتدنية. وبينت النتائج انخفاض معدلات الجريمة في الدول ذات المؤشرات التنمية كالسعودية، وارتفاعها في الدول ذات المؤشرات التنموية المنخفضة كالصومال وجيبوتي، وتراجع نسبة الفقر والبطالة في الدول ذات التنمية المرتفعة والمتوسطة مقارنة بالدول ذات نسب ومؤشرات التنمية المنخفضة.

كما أجرى الشديفات وخمش (2016) دراسة هدفت إلى الكشف عن مشكلة الفقر وعلاقتها بارتفاع معدلات الجريمة في الأردن من وجهة نظر مرتكبي الجريمة المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل من حيث خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية, والدافع لارتكابهم الجريمة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة مكونة من (240) مبحوثاً محكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة. وتم تصميم وتطوير استبانة خاصة لجمع المعلومات والبيانات وتطبيقها على عينة الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الفقر سبب رئيس ومباشر في المساعدة على ارتكاب الجريمة. حيث تبين أن (45,5%) من عينة الدراسة يقعون ضمن خط الفقر المدقع (15,4) ضمن خط الفقر المطلق المحدد على مستوى الأردن وأن (39,1%) من أفراد العينة دخل أسرهم جيد، ويقعون فوق خط الفقر المطلق. وبينت النتائج أن هنالك علاقة طردية بين الفقر والجريمة فكلما ارتفع مستوى الفقر زادت معدلات الجريمة والعكس صحيح.

وهدفت دراسة غطاس (2017) في الجزائر هدفت إلى تحليل العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مع معدلات الجريمة في المجتمع الجزائري، وهذا من خلال عرض وتحليل لبعض مؤشرات التنمية ذات الأهمية والعلاقة في الاقتصادات المحلية (التصنيع، التحضر والحراك، السكاني وأخرى) مع مؤشرات مقابلة تعبر عن معدلات ومستويات الجريمة في بعض الأقطار المختلفة من العالم، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المشاريع التنموية الاقتصادية هي الاكثر انتشارًا في البلاد، وجود أثر دال لسوء توزيع المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية على زيادة معدلات الجريمة في الجزائر مقارنة مع عدد من دول العالم الغربي والعربي؛ وذلك بسبب سوء تكافؤ الفرص، والبطالة، وعدم توفر الرعاية الصحية المناسبة وبخاصة في المناطق الريفية.

وأجرى العودات والمواجدة (2021) دراسة هدفت إلى تعرّف أثر مؤشر التنمية البشرية على معدل الجريمة ومعدل جريمة المخدرات في الأردن (2009–2018). اتبعت الدراسة منهجية تحليلية من خلال عينة من البيانات الجاهزة الواردة في تقارير المؤسسات المحلية الأردنية وتقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وأظهرت النتائج وجود اثر دال إحصائيًا لمؤشر التنمية البشرية على معدل الجريمة ومعدل جريمة المخدرات في عموم مناطق المملكة الأردنية الهاشمية.

وهدفت دراسة خليفات (2021) إلى التعرف على العلاقة بين التغير الاجتماعي والتنمية والجريمة في المجتمع الأردني. اتبعت الدراسة المنهج المسحي من خلال عينة عشوائية بسيطة بلغت (564) مبحوثًا من جامعة اليرموك والجامعة الأردنية وجامعة مؤتة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية دالة إحصائيًا بين التغير الاجتماعي والجريمة في المجتمع الأردني، وأن هنالك دور واضح للتطور التكنولوجي وضعف الخدمات في حدوث الجريمة، وأن العلاقة بين التغير الاجتماعي والتنمية والجريمة علاقة مرتفعة بمتوسط حسابي بلغ (4.31).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الدراسات الأجنبية

أجرت لوثرا (Luthra, 2006) دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الجريمة والتنمية في المناطق الساحلية للويزيانا في ضوء تنامي صناعة النفط واستخراج الغاز فيها. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية من خلال تحليل أنماط الجريمة في ظل تنامي وتطور صناعة النفط واستخراج الغاز والمشاريع التنموية التي أقامتها، وبينت النتائج أن التنمية التي حدثت بدءًا من عام (1974) وهو عام بدء هذه الصناعات قللت من معدلات الجريمة وبخاصة الجرائم المرتبطة بالفقر والبطالة. إلا أن توزع الجريمة على مناطق الولاية لم يتغير فيما عدا تراجع جرائم القتل والتعدي على الآخرين، فيما بقيت بعض مناطق الولاية أعلى من غيرها في جرائم السرقة والنصب والاحتيال وتجارة المخدرات.

وهدفت دراسة ماسكو (Masuku, 2012) في جنوب إفريقيا إلى هدفت إلى الكشف عن العوامل المصاحبة للخوف من الجريمة في المجتمعات الأقل حظًا اجتماعيًا واقتصاديًا في مدينة جوهانسبرغ. اتبعت الدراسة منهجية نوعية من خلال إجراء مقابلات مع (15) خبيرًا في التنمية وعلم الجريمة. وقد أظهرت النتائج أن العوامل المرافقة للجريمة هي البطالة وضعف البنى التحتية، وكذلك الفقر والحرمان من مكتسبات التنمية. وبين الخبراء أن جرائم السرقة والقتل والسطو هي الأكثر انتشارًا، يليها الجرائم المالية، وجرائم العنف المحلي والمنزلي.

كما أجرى وينزر (Winzer, 2016) دراسة في البرازيل هدفت إلى معرفة العلاقة بين التنمية البلدية و نسب الموت الناتج عن العنف في الفيدراليات البرازيلية. ولتحقيق هدف الدراسة حلل الباحث مؤشر التنمية البلدية ومعدلات الجريمة والوفيات الناتجة عنها للفترة من 1991 إلى 2010، وبينت النتائج أن زيادة مؤشرات التنمية من عام إلى عام آخر يقلل من مستويات الجريمة والوفيات الناتجة عنها، كما أن مستويات العنف تتراجع في المناطق الأقل فقرًا بسبب مشاريع التنمية. وبينت النتائج وجود ارتفاع في مؤشرات الفساد المالي والإداري بالتزامن مع تطبيق المشاريع التنموية.

وهدفت دراسة إديكويا ورزاق (Adekoya & Razak, 2017) في نيجيريا إلى الكشف عن العلاقة بين الجريمة والنمو الاقتصادي في نيجيريا. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية من خلال تتبع مؤشرات التنمية والجريمة في الفترة من عام 1970–2013، حيث بينت النتائج أن الجريمة تؤثر على مؤشرات التنمية بنسبة تتراوح بين 1%–10%، حيث تقل الجريمة في المناطق التي حظيت بالتنمية الاقتصادية، بينما تزداد في المناطق التي تعاني من الفقر والبطالة وسوء خدمات التعليم. كما بينت النتائج أن الجريمة تنوعت بين السرقة والقتل، وانتشار جرائم العملة وجرائم الفساد الحكومية.

كما أجرى شير وشاوبنج وسيدرا وشريف (Sheer, Shouping, Sidra & Sharif, 2018) دراسة هدفت إلى تعرف أثر الجريمة على التنمية الاجتماعية–الاقتصادية في مدينة كراتشي الباكستانية. اتبعت الدراسة منهجية مسحية من خلال تطبيق استبانة على عينة عشوائية مكونة من (221) خبيرًا اقتصاديًا واجتماعيًا وأجريت مقابلات مع (20) فرد من المجتمع، حيث أظهرت النتائج أن الخلل التنموي المتمثل تنمية مناطق وترك مناطق أخرى أدى إلى انتشار الفقرة والبطالة وانتشار المخدرات، كما أن الجريمة مردها في الغالب أسباب اقتصادية وبالتالي تنتشر جرائم السطو والسرقة، وأن الجرائم الاجتماعية تتمثل بجرائم الشرف والعنف الأسري. وبالتالي يوجد علاقة متبادلة وعكسية بين التنمية الاجتماعية–الاقتصادية من جهة وبين معدلات الجريمة من جهة أخرى.

وأجرت كوسوما وهاريانى وهدايت (Kusuma, Hariyani & Hidayat,2019) دراسة في إندونيسيا هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين الجريمة والنمو الاقتصادي. اتبعت الدراسة منهجية شبه تحليلية من خلال تحليل مؤشر التنمية البشري، ومؤشرات الاستثمار ومستويات الفساد الإداري والمالي ومستويات الجريمة في أخر عشرة سنوات. وبينت نتائج الدراسة أن الاستثمار الأجنبي والمحلي يؤثران إيجابًا في التنمية الاقتصادية، في حين أن الجريمة بشكل عام وجريمة الفساد تؤثر سلبًا على التنمية الاقتصادية. وبينت النتائج وجود

علاقة ارتباطية دالة بين تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية من جهة وسوء توزيع مكتسباتها من جهة أخرى مع تنامي معدلات الجريمة في إندونيسيا في الفترة من 2006–2016.

وأجرت بوفيدا وكارفجال وبوليدو (Poveda, Carvajal & Pulido, 2019) دراسة في كولومبيا هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين جرائم القتل والفساد والنمو الاقتصادي في الدوائر الحكومية الكولومبية. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية من خلال تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الأداء الحكومي ومعدلات الجريمة ومقارنتها. وبينت النتائج أن معدلات الجريمة والفساد ترتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، حيث إن تراجع التنمية في البلاد زاد من حالات القتل وارتكاب جرائم الرشوة والفساد والاختلاس في المؤسسات الحكومية الكولومبية.

وأجرى آنسر ويوسف وناساني والعتيبي وكاباني وزمان Anser, Yousaf, Nassani, Alotaibi, Kabbani & Zaman, (2020) دراسة في الباكستان هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة والفقر ومعدل الجريمة في (16) دولة من مختلف دول العالم في الفترة من عام 1990–2014. استخدمت الدراسة منهجية تحليلية لمؤشرات المثلث العام (الفقرة عدم المساواة النمو الاقتصادي) وعلاقتها بمعدلات الجريمة. وبينت النتائج وجود علاقة ارتباط دالة بين معدلات الجريمة والفقر وعدم المساواة من جهة، وبين الخلل في النمو الاقتصادي ومعدلات الجريمة داخل كل دولة على حدا. وكانت الدول المتوازنة اقتصاديًا وتنمويًا أقل في معدلات الجريمة من الدول الأقل توازنًا.

وأجرى جونثان وأولسولا وبيرنادين وإينوسا (Jonathan, Olusola, Bernadin & Inoussa, 2021) دراسة في نيجيريا هدفت إلى تحليل أنماط الجريمة في نيجيريا وعلاقتها بالتنمية الاجتماعية– الاقتصادية. اتبعت الدراسة منهجية تحليلية من خلال تحليل الوثائق والمنشورات والإحصاءات المحلية، والاطلاع على الأدبيات المحلية الخاصة بالموضوع. وبينت النتائج تعدد أنماط الجريمة وفقًا لنوعية التنمية وبرامجها؛ ففي المناطق الفقيرة تنتشر عمليات الابتزاز والسرقة والخطف، والقتل، والسطو. أما في المناطق التي حصلت على أكبر عوائد التنمية فتنتشر جرائم الاحتيال، والفساد، والرشوة. وبالتالي هنالك علاقة دالة بين ضعف برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية وانتشار الجريمة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة العربية والأجنبية يلاحظ أنها اتفقت على أن الخلل في التنمية يؤدي إلى الجريمة (البداينة، 2010؛ تريكي، 2015؛ الشديفات وخمش، 2016؛ الزبن، 2012؛ غطاس، 2015؛ Anser, Yousaf, Nassani, Alotaibi, Kabbani & Zaman, 2020؛ خليفات، 2021)، وأن الخلل في التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وأولوياتها يؤدي إلى تغير في أنماط الجريمة ومعدلاتها (نوار، 2011) و(كوسوما وهاريانى وهدايت (Kusuma, Hariyani & Hidayat,2016) و(Jonathan, Olusola, Bernadin & Inoussa, 2021). وتتشابه الدراسة الحالية مع هذه الدراسات في موضوع الدراسة لكنها تتميز عنها في عينتها وهدفها حيث تتناول الدراسة الحالية العلاقة بين توزيع مكتسبات التنمية والجريمة في مختلف المحافظات بالمملكة الأردنية الهاشمية وهو أمر لم تقم به هذه الدراسات.

ويلاحظ أن الدراسات اتبعت منهجية تحليلية من خلال تحليل مؤشرات التنمية من جانب ومعدلات الجريمة من جانب آخر ضمن فترات زمنية محددة ومن هذه الدراسات Luthra, 2006;الضلاعين، 2009؛ التمياط، 2011؛ نوار، 2011؛ Winzer, 2016 ؛ Adekoya & Razak, 2017؛ Anser, Yousaf, Nassani, Alotaibi, Kabbani & Zaman, 2020؛ العودات والمواجدة، 2021)، في حين استخدمت دراسة خليفات (2021) الاستبانة لجمع البيانات.

وتتشابه الدراسة الحالية مع دراسة (الضلاعين، 2009) و (خليفات، 2021) حيث أجريت هاتين الدراستين في الأردن بنفس الموضوع. إلا أن دراسة الضلاعين استخدمت منهجية تحليلية فقط وخلال الفترة من عام 1997–2009، واستخدمت دراسة خليفات (2021) عينات من الطلاب الجامعيين في مجموعة من الجامعات الأردنية. في حين أن الدراسة الحالية تتميز عنها في عدة جوانب منها أنها تجرى في الفترة من عام 2015–2021 وبخاصة في ظل جائحة كورونا، وتطبيق على عينة من الحكام الإداريين ومساعديهم، وهو أمر لم تقم به هذه الدراسات.

واستفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات في تعميق الفهم بمشكلة الدراسة وإثراء إطارها النظري، وفي الإعداد لأداة الدراسة، كما ستستفيد منها في الاطلاع على المنهجيات وفي مناقشة نتائج الدراسة وتفسيرها.

الطريقة والإجراءات

يتضمَّن هذا الجزء منهج الدراسة المستخدم لتحقيق أهدافها، ووصفًا لمجتمع وعينة الدراسة لأغراض تطبيق أداتها بعد التحقق من صدقها وثباتها، بالإضافة إلى إجراءات الدراسة، ومتغيراتها المستقلة والتابعة، والمعالجات الإحصائية المستخدمة للحصول على النتائج.

منهجية الدراسة

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، بوصف مستوى توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية, ومستوى معدلات الجريمة من وجهة نظر الحكام الإداريين، وكذلك معرفة فيما اذا كان هناك علاقة بين توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية ومعدلات الجريمة فيها.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الحكام الإداريين في المملكة الأردنية الهاشمية، الذين يشتملون على: مدير قضاء ومتصرف ونائب محافظ ومحافظ في العام 2022م، البالغ عددهم () حاكمًا إداريًا، منهم () مدير قضاء، و() متصرف، و() نائب محافظ، و() محافظ.

عينة الدراسة

تم توزيع أداة الدراسة إلكترونيًا على جميع أفراد مجتمع الدراسة من خلال الرابط الإلكتروني المُعد لهذه الغاية المتضمن فقرات أداة الدراسة، واستردت (179) استجابة (عينة متيسرة)؛ منها خمس استبانات حُذفت لنمطية الاستجابة فيها؛ وبذلك تكونت عينة الدراسة من (174) حاكمًا إداريًا، ويبين جدول () توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيراتها.

جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيراتها

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية%
المسمى الوظيفي	مدير قضاء	62	8.5
	متصرف	255	34.8
	مساعد محافظ	342	46.7
	محافظ	73	10.0
	المجموع	**732**	**100.0**
المؤهل العلمي	بكالوريوس	237	32.4

المتغير	المستوى/الفئة	العدد	النسبة المئوية%
	دراسات عليا	495	67.6
	المجموع	**732**	**100.0**
سنوات الخبرة	**أقل من خمس سنوات**	27	3.7
	من 5 – أقل من 10 سنوات	280	38.3
	من 10 سنوات فأكثر	69	9.4
	المجموع	**732**	**100.0**

أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن أسئلتها؛ أُعدَّت أداة الدراسة بعد الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة المتعلقة توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية ومعدلات الجريمة بشكل خاص، مثل دراسة (الزبن، 2012)، ودراسة (خليفات، 2021)، ودراسة (الشديفات والرشيدي، 2016). من أجل تحديد فقرات الأداة ومجالاتها، حيث تكوّنت الأداة بصورتها الأولية من (50) فقرة، موزعة على جزأين؛ الجزء الأول المكون من (41) فقرة يتعلق بمكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية، وله أربعة مجالات، هي: مجال المكتسبات الاقتصادية واشتمل على (10) فقرات، ومجال المكتسبات الاجتماعية والبشرية واشتمل (11) فقرة، ومجال المكتسبات الصحية واشتمل على (10) فقرات، ومجال المكتسبات التعليمية واشتمل على (10) فقرات. في حين تناول الجزء الثاني مستوى معدلات الجريمة من وجهة نظر الحكام الإداريين واشتمل (9) فقرات

صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداة، عُرضت بصورتها الأولية المكونة من (50) فقرة، على مجموعةٍ من المحكمين (8) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال علم الجريمة والتنمية والقياس والتقويم لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول محتوى الأداة وفقراته، من حيث المضمون وعدد الفقرات لكل مجال، والكشف عن مدى ملاءمة فقراته لأهداف الدراسة من حيث الانتماء للأداة بشكل عام والانتماء للمجال المندرجة تحته بشكل خاص، وكذلك مراجعة الصياغة اللغوية والنحوية لها، وتم الأخذ بملاحظات المحكمين، التي اشتملت على تعديل الفقرة (31) من الجزء الاول وتعديل الفقرات (3، 4، 5) من الجزء الثاني وإعادة صياغة بعض فقرات مثل فقرة رقم (33)، وحذف فقرة واحدة من مجال المكتسبات الاجتماعية والبشرية، وبذلك أصبحت الأداة بصورته الجديدة والنهائية مكونة من (49) فقرة موزعة على جزأين؛ الجزء الأول تكون من (40) فقرة وتناول مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية، وله أربعة مجالات، هي: مجال المكتسبات الاقتصادية، ومجال المكتسبات الاجتماعية والبشرية، ومجال المكتسبات الصحية، ومجال المكتسبات التعليمية لكل مجال عشرة فقرات. في حين تناول الجزء الثاني مستوى معدلات الجريمة من وجهة نظر الحكام الإداريين واشتمل 9) فقرات

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ثبات الأداة

للتحقق من ثبات الأداة؛ طُبقت على عينةٍ استطلاعيةٍ مكونة من (33) حاكمًا إداريًا من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، حيث تم تقدير معامل ثبات الأداة بطريقة الاتساق الداخلي (كرونباخ الفا)، ويبين جدول (2) ذلك.

جدول (2) معاملات ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لأداة الدراسة ككل ولكل مجال من مجالاتها

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)
1	المكتسبات الاقتصادية	10	0.89
2	المكتسبات الاجتماعية والبشرية	10	0.94
3	المكتسبات الصحية	10	0.95
4	المكتسبات التعليمية	10	0.93
	فقرات مكتسبات التنمية ككل	**40**	**0.96**
	فقرات معدلات الجريمة	**9**	**0.92**
	فقرات الأداة ككل	**49**	**0.95**

يُلاحظ من جدول (2) أن قيمة معاملات ثبات الاتساق الداخلي لمجالات مكتسبات التنمية تراوحت بين (0.89) و(0.95) ولفقرات مكتسبات التنمية ككل (0.96)، في حين بلغ معامل ثبات الاتساق الداخلي لمجال معدلات الجريمة (0.92)، وجميعها مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

صدق البناء لأداة الدراسة

تم التحقق من صدق البناء للأداة المكونة من (49) فقرة بحساب معامل الارتباط المصحح (Corrected Item–Total Correlation) لفقراته، وهو معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على الفقرة والدرجة الكلية على المجال أو الأداة ككل بعد حذف الفقرة، ويبين جدول (3) ذلك.

جدول (3) معامل الارتباط المصحح لفقرات الأداة المتعلقة بمكتسبات التنمية المكونة من (40) فقرة وفقرات معدلات الجريمة المكونة من تسع فقرات

رقم الفقرة	معامل الارتباط المصحح لارتباط الفقرة		رقم الفقرة	معامل الارتباط المصحح لارتباط الفقرة	
	بالمجال الذي تنتمي اليه	بالفقرات ككل		بالمجال الذي تنتمي اليه	بالفقرات ككل
1	*0.43	**0.56	26	**0.83	**0.78
2	**0.58	**0.54	27	**0.77	**0.73
3	**0.76	**0.58	28	**0.82	**0.80
4	**0.68	**0.60	29	**0.85	**0.77
5	**0.68	**0.70	30	**0.81	**0.70
6	**0.79	**0.68	31	**0.78	**0.78

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

رقم الفقرة	معامل الارتباط المصحح لارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي اليه	معامل الارتباط المصحح لارتباط الفقرة بالفقرات ككل	رقم الفقرة	معامل الارتباط المصحح لارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي اليه	معامل الارتباط المصحح لارتباط الفقرة بالفقرات ككل
7	**0.62	**0.61	32	**0.87	**0.73
8	*0.45	**0.67	33	**0.90	**0.70
9	**0.74	**0.67	34	**0.77	**0.65
10	**0.59	**0.61	35	**0.89	**0.68
11	**0.82	**0.70	36	**0.93	**0.67
12	**0.75	**0.74	37	**0.92	**0.72
13	**0.74	**0.69	38	**0.82	**0.75
14	**0.55	**0.68	39	**0.84	**0.73
15	**0.81	**0.73	40	**0.92	**0.76
16	**0.78	**0.71	41	**0.83	
17	**0.76	**0.73	42	**0.90	
18	**0.75	**0.72	43	**0.83	
19	**0.79	**0.76	44	**0.79	
20	**0.80	**0.76	45	**0.85	
21	**0.76	**0.66	46	*0.24	
22	**0.66	**0.72	47	**0.77	
23	**0.63	**0.67	48	*0.42	
24	**0.80	**0.73	49	**0.85	
25	**0.83	**0.78			

***دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α =0.05)** دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة (α =0.01)**

يُلاحظ من جدول (3) أن جميع قيم معاملات الارتباط المصحح دالة إحصائيًا وأكبر من (0.20) وهي مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

المعيار الإحصائي لأداة الدراسة

لتحديد مستوى توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية، ومستوى معدلات الجريمة من وجهة نظر الحكام الإداريين، ولكل فقرة من فقراتهما؛ استخدم المعيار الإحصائي المعتمد على المتوسطات الحسابية، ويبن جدول () ذلك.

جدول (4) المعيار الإحصائي لتحديد مستوى توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية، ومستوى معدلات الجريمة، ولكل فقرة من فقراتهما

المتوسط الحسابي	المستوى
من 1.00 – أقل من 2.34	منخفض
من 2.34 – أقل من 3.67	متوسط
من 3.67 – 5.00	مرتفع

عرض النتائج

نتائج السؤال الأول الذي نص على: "ما مستوى توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية من وجهة نظر الحكام الإداريين ؟".

للإجابة عن هذا السؤال؛ حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة المتعلقة بتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية (المكتسبات الاقتصادية، والمكتسبات الاجتماعية والبشرية، والمكتسبات الصحية، والمكتسبات التعليمية)، ويبين جدول (5) ذلك.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة المتعلقة بتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية، مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	**المكتسبات الاقتصادية**	3.15	0.74	1	متوسط
2	**المكتسبات الاجتماعية والبشرية**	3.13	0.70	2	متوسط
4	**المكتسبات التعليمية**	3.13	0.76	3	متوسط
3	**المكتسبات الصحية**	3.10	0.81	4	متوسط
	مكتسبات التنمية ككل	**3.13**	**0.67**		**متوسط**

يُلاحظ من جدول (5) أن مستوى توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية من وجهة نظر الحكام الإداريين (متوسط) بمتوسط حسابي (3.13) وانحراف معياري (0.67). حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالات الأداة المتعلقة بتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية بين (3.10) لمجال (المكتسبات الصحية) وبين (3.15) لمجال (المكتسبات الاقتصادية). كما يتبين من جدول (5) أن جميع المجالات جاءت بمستوى متوسط، وهي على الترتيب (المكتسبات الاقتصادية، والمكتسبات الاجتماعية والبشرية والمكتسبات التعليمية والمكتسبات الصحية).

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نتائج السؤال الثاني الذي نص على: "ما معدلات الجريمة في المحافظات الأردنية من وجهة نظر الحكام الإداريين ؟".

للإجابة عن هذا السؤال؛ حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة المتعلقة بمعدلات الجريمة في المحافظات الأردنية، ويبين جدول (6) ذلك.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات الأداة المتعلقة بمعدلات الجريمة في المحافظات الأردنية، مرتبة تنازلياً وفق المتوسطات الحسابية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
47	زادت معدلات تعاطي المخدرات في المحافظات الأردنية	3.93	1.05	1	مرتفع
41	زادت معدلات ارتكاب جريمة السرقة بسبب البطالة والفقر	3.66	1.03	2	متوسط
44	زادت جرائم الاعتداء على الأموال بشكل ملحوظ في السنوات السابقة	3.57	1.02	3	متوسط
49	انتشرت حالات فرض الإتاوات في المحافظات الأردنية بنسبة كبيرة	3.28	1.01	4	متوسط
43	زادت معدلات جرائم الشروع بالقتل في المحافظات الأردنية	3.26	0.98	5	متوسط
45	انتشرت جرائم غريبة في المحافظات الأردنية كاغتصاب القاصرات والجرائم الإلكترونية	3.25	1.11	6	متوسط
42	انتشرت جريمة الانتحار بشكل واضح في المحافظات الأردنية	3.09	1.13	7	متوسط
46	تنتشر جرائم الأخلاق بشكل كبير في المحافظات الأردنية	2.85	1.03	8	متوسط
48	زادت معدلات المقامرة في المحافظات الأردنية	2.80	1.05	9	متوسط
فقرات معدلات الجريمة في المحافظات الأردنية ككل		**3.30**	**0.76**		**متوسط**

يُلاحظ من جدول (6) أن مستوى معدلات الجريمة في المحافظات الأردنية من وجهة نظر الحكام الإداريين (متوسط) بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (0.76). حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالات الأداة المتعلقة بمعدلات الجريمة في المحافظات الأردنية بين (3.93) للفقرة رقم (47) وبمستوى (مرتفع) وبين (2.80) للفقرة رقم (48) وبمستوى (متوسط). كما يتبين من جدول (11) أن جميع الفقرات جاءت بمستوى متوسط، ما عدا الفقرة رقم (47) التي جاءت بمستوى (مرتفع).

نتائج السؤال الثالث الذي نص على: " هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية ومعدلات الجريمة فيها من وجهة نظر الحكام الإداريين ؟".

للإجابة على هذا السؤال؛ حُسبت معاملات ارتباط بيرسون بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة المتعلقة بتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية وعليها مُجتمعةً وتقديراتهم على الفقرات المتعلقة بمعدلات الجريمة مُجتمعةً، ويبين جدول (7) ذلك.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (7) معاملات ارتباط بيرسون بين تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الأداة المتعلقة بتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية وعليها مُجتمعةً وتقديراتهم على الفقرات المتعلقة بمعدلات الجريمة مُجتمعةً

مجالات توزيع مكتسبات التنمية		معدلات الجريمة ككل
الاقتصادية	معامل ارتباط بيرسون	-.429-**
	الدلالة الإحصائية	0.000
	العدد	174
الاجتماعية والبشرية	معامل ارتباط بيرسون	-.368-**
	الدلالة الإحصائية	0.000
	العدد	174
الصحية	معامل ارتباط بيرسون	-.452-**
	الدلالة الإحصائية	0.000
	العدد	174
التعليمية	معامل ارتباط بيرسون	-.465-**
	الدلالة الإحصائية	0.000
	العدد	174
مجالات توزيع مكتسبات التنمية ككل	**معامل ارتباط بيرسون**	**-.484-****
	الدلالة الإحصائية	**0.000**
	العدد	**174**

**** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.01)**

يُلاحظ من جدول (7) وجود علاقة سالبة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.01) بين توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية ككل ومعدلات الجريمة ككل من وجهة نظر الحكام الإداريين، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (-0.484)؛ مما يدل على أنه من وجهة نظر الحكام الإداريين فانه بزيادة توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية تقل معدلات الجريمة فيها، وقد بلغت قيمة أعلى معامل ارتباط (-0.465) بين توزيع المكتسبات التعليمية بين المحافظات الأردنية ومعدلات الجريمة فيها، مما يدل على أنه من وجهة نظر الحكام الإداريين فانه بزيادة توزيع المكتسبات التعليمية بين المحافظات الأردنية تقل معدلات الجريمة فيها. في حين بلغت قيمة أدنى معامل ارتباط (-0.368) بين توزيع المكتسبات الاجتماعية والبشرية بين المحافظات الأردنية ومعدلات الجريمة فيها. مما يدل على أنه من وجهة نظر الحكام الإداريين فانه بزيادة توزيع المكتسبات الاجتماعية والبشرية بين المحافظات الأردنية تقل معدلات الجريمة فيها.

ولمعرفة النسبة المئوية لأثر توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية على معدلات الجريمة فيها؛ بمعنى الكشف عن القُدرة التنبؤية لتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية بمعدلات الجريمة فيها؛ استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)؛ علمًا بأنه تم التحقق من جميع افتراضاته، التي جاءت متحققة، ويبين الجدول (8) نتائج هذا الأسلوب.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للكشف عن الأثر النسبي لمتغير(توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية) على معدلات الجريمة فيها

R	R^2	Adjusted R^2	المتغيرات التي لها قدرة تنبؤية بمعدلات الجريمة مجتمعة	Unstandardized Coefficients معاملات الانحدار غير المعيارية		Standardized Coefficients معاملات الانحدار المعيارية	قيمة (t-test)	الدلالة الإحصائية
معامل الارتباط المتعدد	نسبة التباين المفسر	نسبة التباين المفسر المعدلة		b	Std. Error	Beta		
			(Constant)ثابت معادلة الانحدار	5.015	0.242		*20.737	0.000
.484	0.235	0.230	توزيع مكتسبات التنمية	−0.549	0.076	−0.484	*−7.261	0.000

*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)**

يُلاحظ أن متغير توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية له قدرة تنبؤية (أثر) بمعدلات الجريمة فيها، حيث بلغت قيمة (ت) له (7.261−) بدلالة إحصائية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، بنسبة تباين مفسر معدلة (0.230)، التي تدل على أن توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية فسّرت (23.0%) من التباين بمعدلات الجريمة فيها؛ بمعنى أنه بزيادة توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية تقل معدلات الجريمة فيها بنسبة (23.0%). ويمكن كتابة معادلة التنبؤ بمعدلات الجريمة فيها من خلال متغير توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية وبدلالة المعاملات غير المعيارية على النحو الآتي:

$$\hat{y} = 5.015 - 0.549x_1$$

حيث؛ $\hat{y}$: القيمة المتنبأ بها لمعدلات الجريمة، x_1: قيمة توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية اللامعيارية

كما يمكن كتابة معادلة التنبؤ بمعدلات الجريمة فيها من خلال متغير توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية وبدلالة المعاملات المعيارية على النحو الآتي:

$$z_{\hat{y}} = -0.484z_{x_1}$$

حيث؛ $z_{\hat{y}}$: القيمة المتنبأ بها المعيارية للمعدلات الجريمة، z_{x_1} قيمة توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية المعيارية

ولمزيد من المعرفة حول النسبة المئوية لأثر كل مجال من مجالات الأداة (المكتسبات الاقتصادية، والمكتسبات الاجتماعية والبشرية، والمكتسبات الصحية، والمكتسبات التعليمية) والمتعلقة بتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية على معدلات الجريمة فيها؛ بمعنى الكشف عن القُدرة التنبؤية لتوزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية بمعدلات الجريمة فيها؛ استخدم تحليل الانحدار الخطي المُتعدد (Multiple Linear Regression) بأسلوبه التدريجي (Stepwise)؛ علمًا بأنه تم التحقق من جميع افتراضاته، التي جاءت متحققة، ويبين الجدول (9) نتائج هذا الأسلوب.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي المُتعدد للكشف عن الأثر النسبي لمتغيرات مجالات توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية (المكتسبات الاقتصادية، والمكتسبات الاجتماعية والبشرية، والمكتسبات الصحية، والمكتسبات التعليمية) على معدلات الجريمة فيها

R	R^2	Adjusted R^2	R^2 Change	المتغيرات التي لها قدرة تنبؤية بمعدلات الجريمة	Unstandardized Coefficients معاملات الانحدار غير المعيارية		Standardized Coefficients معاملات الانحدار المعيارية	قيمة (t-test)	الدلالة الإحصائية
معامل الارتباط المتعدد	نسبة التباين المفسر	نسبة التباين المفسر المعدلة			b	Std. Error	Beta		
				(Constant) ثابت المعادلة	5.072	0.240		*21.103	0.000
.465[a]	0.216	0.212	0.216	المكتسبات التعليمية	−0.324	0.082	−0.325	*−3.958	0.000
.502[b]	0.252	0.244	0.036	المكتسبات الاقتصادية	−0.242	0.084	−0.236	*−2.871	0.005

*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)**

a. المتنبئ: الثابت، المكتسبات التعليمية

b. المتنبئ: الثابت، المكتسبات التعليمية، والمكتسبات الاقتصادية

يُلاحظ أن متغيرين مستقلين فقط من أصل أربعة متغيرات مستقلة لها أثر على معدلات الجريمة، وهما (المكتسبات التعليمية، والمكتسبات الاقتصادية)، حيث بلغت قيمتا (ت) لهما (3.958−، 2.871−) بدلالة إحصائية (0.000، 0.005) على الترتيب، وهما أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α=0.05)، وبلغ معامل الارتباط المتعدد لهما (0.465، 0.502) على الترتيب، بنسبة تباين مفسر تراكمية معدلة (0.244)، وبنسبة تباين مفسر تراكمية (0.252)، التي تدل على أن توزيع (المكتسبات التعليمية، والمكتسبات الاقتصادية) بين المحافظات الأردنية فسرتا (25.2%) من التباين بمعدلات الجريمة فيها؛ بمعنى أنه بزيادة توزيع (المكتسبات التعليمية، والمكتسبات الاقتصادية) بين المحافظات الأردنية يقل فيها معدلات الجريمة بنسبة (25.2%)، وقد أسهم توزيع (المكتسبات التعليمية) بين المحافظات الأردنية وحدها بنسبة مئوية بلغت (21.6%) من التباين في معدلات الجريمة، في حين أسهمت (المكتسبات الاقتصادية) وحدها بنسبة (3.6%) من التباين في معدلات الجريمة. ويمكن كتابة معادلة التنبؤ بمعدلات الجريمة من خلال متغيري توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية (المكتسبات التعليمية، والمكتسبات الاقتصادية) وبدلالة المعاملات غير المعيارية على النحو الآتي: $\hat{y} = 5.072 - 0.324x_1 - 0.242x_2$

حيث؛ $\hat{y}$: القيمة المتنبأ بها لمعدلات الجريمة، x_1: قيمة توزيع المكتسبات التعليمية اللامعيارية، x_2: قيمة توزيع المكتسبات الاقتصادية اللامعيارية

كما يمكن كتابة معادلة التنبؤ بمعدلات الجريمة من خلال متغير توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية (المكتسبات التعليمية، والمكتسبات الاقتصادية) وبدلالة المعاملات المعيارية على النحو الآتي:

$$z_{\hat{y}} = -0.484z_{x_1} - 0.236z_{x_2}$$

حيث؛ $z_{\hat{}}$: القيمة المتنبأ بها المعيارية للمعدلات الجريمة، z_{x_1} قيمة توزيع المكتسبات التعليمية المعيارية، z_{x_2} قيمة توزيع المكتسبات الاقتصادية المعيارية.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مناقشة النتائج

مناقشة نتائج السؤال الأول الذي نص على: "ما مستوى توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية من وجهة نظر الحكام الإداريين ؟".

بينت نتائج السؤال الأول أن مستوى توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية من وجهة نظر الحكام الإداريين (متوسط)، حيث جاء مجال المكتسبات الاقتصادية في المرتبة، بينما جاءت المكتسبات الصحية في المرتبة الأخيرة، وتبدو النتيجة مبررة فالوضع الاقتصادي وانتشار البطالة كان مدار اهتمام الحكومات الأردنية المتعاقبة، لذلك كانت البرامج التنموية تركز على المشاريع الاقتصادية وبخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ولذلك يرى الحكام الإداريون أن المكتسبات الاقتصادية هي الأكثر توزيعًا في المحافظات لمعالجة جيوب الفقر والبطالة، ورغم احتلال المكتسبات الصحية المرتبة الأخيرة إلا أنها جاءت بدرجة متوسطة كباقي الأبعاد، وكان الاهتمام في المحافظات – حسب برامج التنمية– ينصب على توسعة المستشفيات أو توفير التخصصات الطبية، وبالتالي كان الأقل توزيعًا بين مكتسبات التنمية في كافة المحافظات الأردنية. واتفقت نتيجة السؤال الأول مع نتيجة دراسة التمياط (2011) التي بينت أن الدول تهتم بالمشاريع الاقتصادية أكثر من غيرها لمعالجة الفقرة والبطالة والجريمة. كما اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة غاس (2017) التي بينت أن المشاريع التنموية الاقتصادية هي الأكثر انتشارًا في البلاد، وفي هذا السياق بين لوثرا (Luthra, 2006) أن التنمية الاقتصادية قللت من معدلات الجريمة وبخاصة الجرائم المرتبطة بالفقر والبطالة

مناقشة نتائج السؤال الثاني الذي نص على: "ما معدلات الجريمة في المحافظات الأردنية من وجهة نظر الحكام الإداريين ؟".

بينت نتائج السؤال الثاني أن مستوى معدلات الجريمة في المحافظات الأردنية من وجهة نظر الحكام الإداريين جاء (متوسط) بمتوسط حسابي (3.30) وانحراف معياري (0.76). حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالات الأداة المتعلقة بمعدلات الجريمة في المحافظات الأردنية بين (3.93) للفقرة رقم (47) وبمستوى (مرتفع) وبين (2.80) للفقرة رقم (48) وبمستوى (متوسط). كما يتبين من جدول (11) أن جميع الفقرات جاءت بمستوى متوسط، ما عدا الفقرة رقم (47) التي جاءت بمستوى (مرتفع). وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الحكام الإداريين بطبيعة عملهم يتعاملون مع مختلف أنواع الجرائم، ويدركون مدى خطورتها وانتشارها، لذلك يرون أن الجرائم جميعها تنتشر بشكل متوسط وفي الحدود الطبيعية للجريمة، فيما عدا جريمة تعاطي المخدرات، وربما يعود ذلك إلى انتشار البطالة والفقرة وقلة مشاريع التنمية التي تعمل على تشغيل الشباب؛ لذلك فمن المنطقي أنهم يرون أنها تنتشر في المحافظات الأردنية بمستوى أو معدل أكثر من غيرها من الجرائم. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة البداينة (2010) التي بينت أن سوء الواضع الاقتصادية وقلة البرامج التنموية الاقتصادية في المحافظات يؤدي إلى زيادة جرائم تعاطي المخدرات. كما اتفقت النتيجة مع نتيجة دراسة التمياط (2011) التي بينت أن جرائم المخدرات تنتشر بمعدل (10%)، مع ارتفاع نسب الجريمة بزيادة عدد السكان وبخاصة في المناطق الريفية نتيجة البطالة وقلة فرص العمل. واختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (الحربي، 2015) التي بينت أن معدلات الجريمة منخفضة في السعودية، وربما يعود سبب الاختلاف هنا لاختلاف طبيعتي الدراستين.

مناقشة نتائج السؤال الثالث الذي نص على: " هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية ومعدلات الجريمة فيها من وجهة نظر الحكام الإداريين ؟".

بينت نتائج السؤال الثالث وجود علاقة سالبة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$) بين توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية ككل ومعدلات الجريمة ككل من وجهة نظر الحكام الإداريين، حيث بلغ معامل الارتباط بينهما (−0.484)؛ مما يدل على أنه من وجهة نظر الحكام الإداريين فانه بزيادة توزيع مكتسبات التنمية بين المحافظات الأردنية تقل معدلات الجريمة فيها، وقد بلغت قيمة أعلى معامل ارتباط (−0.465) بين توزيع المكتسبات التعليمية بين المحافظات الأردنية ومعدلات الجريمة

فيها، مما يدل على أنه من وجهة نظر الحكام الإداريين فانه بزيادة توزيع المكتسبات التعليمية بين المحافظات الأردنية تقل معدلات الجريمة فيها. وتبدو هذه النتيجة مبررة فانتشار التعليم والوعي والبرامج المرتبطة بتعليم وتثقيف أفراد المجتمع تزيد من وعيهم نحو خطورة الجريمة على الفرد والمجتمع، وبالتالي تقل الجريمة لديهم. كما أن توفيلا فرص العمل وتوزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل بين المحافظات سيقلل من الجريمة في كافة المحافظات، وبخاصة إذا ما ترافق ذلك مع براج التنمية البشرية وكذلك التنمية الصحية من خلال المستشفيات والمراكز الصحية والرعاية الأولية. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العودات والمواجدة (2021) التي بينت وجود اثر دال إحصائيًا لمؤشر التنمية البشرية على معدل الجريمة ومعدل جريمة المخدرات في عموم مناطق المملكة الأردنية الهاشمية. واتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة إديكويا ورزاق (Adekoya & Razak, 2017) في التي بينت أن الجريمة تؤثر على مؤشرات التنمية بنسبة تتراوح بين 1%–10%، حيث تقل الجريمة في المناطق التي حظيت بالتنمية الاقتصادية، بينما تزداد في المناطق التي تعاني من الفقر والبطالة وسوء خدمات التعليم.

وفي هذا السياق أشارت دراسة غطاس (2017) أن

يوجد أثر دال لسوء توزيع المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية على زيادة معدلات الجريمة في الجزائر مقارنة مع عدد من دول العالم الغربي والعربي؛ وذلك بسبب سوء تكافؤ الفرص، والبطالة، وعدم توفر الرعاية الصحية المناسبة وبخاصة في المناطق الريفية. وبينت دراسة ماسكو (Masuku, 2012) في أن العوامل المرافقة للجريمة هي البطالة وضعف البنى التحتية، وكذلك الفقر والحرمان من مكتسبات التنمية. وبين الخبراء أن جرائم السرقة والقتل والسطو هي الأكثر انتشارًا، يليها الجرائم المالية، وجرائم العنف المحلي والمنزلي. وفي هذا السياق تشير علالي (2018) أنه إذا كان الأصل في التنمية هو المساهمة في التطور والنمو الاقتصادي والتقليل من مظاهر الفقر والانحراف والجريمة عن طريق تحقيق الأمن الاجتماعي الذي يقاس عادة بعدد الجرائم المرتكبة في مجتمع ما، فإن حجم ونوعية الجرائم سوف تقل

التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

- **ضرورة التوسع في المشاريع الصحية في المحافظات الأردنية، وضمان وصول خدمات صحية ذات جودة عالية للمواطنين.**
- **رسم استراتيجية أمنية موسعة لكافة المحافظات لمحاربة الجريمة بشكل عام وتخفيض معدلاتها، والتركيز على القضاء على آفة المخدرات.**
- **ضرورة الربط بين البرامج التنموية للسنوات القائمة والاستراتيجيات الأمنية لمحاربة الجريمة من خلال التنمية البشرية والاقتصادية في كافة المحافظات الأردنية.**
- **إجراء دراسة مقارنة حول التنمية البشرية وعلاقتها بالجريمة لكل إقليم في المملكة والمقارنة بينها.**

المراجع:

المراجع العربية

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1990). **لسان العرب**. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو عفيفة، طلال. (2014). **أصول علمي الإجرام والعقاب**. فلسطين: دار الجندي للطباعة والنشر والتوزيع.

البداينة، ذياب. (2010). التنمية البشرية والجريمة في المجتمع العربي. **مجلة الفكر الشرطي، الإمارات العربية المتحدة، 18**(72)، 15-56.

البنا، خليل. (2010). **انحراف الأحداث بين القانون والمجتمع**. عمان: دار أمواج للنشر والتوزيع.

البهجي، إيناس والمصري، يوسف. (2013). **الجريمة في القانون الدولي والشريعة الإسلامية**. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

بومنقار، مراد وعيساوي، فلة. (2017). مقاربات نظرية لظاهرة الجريمة. **مجلة العلوم الإنسانية. جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 1**(7)، 326-336.

تريكي، حسان. (2015). التنمية وظاهرة الإجرام في المجتمع الجزائري: مقاربة سوسيلو جية تحليلية. **مجلة الفكر الشرطي، 24**(93)، 255-271.

التمياط، .(2011). **التفكك الاجتماعي و علاقته بالجريمة في المملكة العربية السعودية من الفترة من 1974-2010**. أطروحة دكتوراه، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

التهامي، ياسر والسيد، صدام. (2020). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في مدينة بورتسودان. **مجلة القلزم للدراسات البيئية والجغرافية، 1**(1)، 52-88.

جلبي، عبد الرازق، وعودة، خميس. (2009). **علم اجتماع التنمية: رؤى وتجارب إنسانية**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.

الحربي، شالح. (2015). **معدلات الجريمة وتأثرها بمؤشرات التنمية البشرية: دراسة مقارنة بين الدول العربية**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حمادي، علي. (2016). **مقدمة في علم الإجرام**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

خليفات، مصطفى. (2021). العلاقة بين التغير الاجتماعي والتنمية والجريمة في المجتمع الأردني. **مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، 1**(100)، 189-226.

رجب، مصطفى. (2019). **من جحيم التنمية إلى نعيم التربية**. القاهرة: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

الرياني، علي. (2021). التفسير السيسيولوجي لدراسة ظاهرة الجريمة. **مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة المرقب، 1**(11)، 127-142.

الزبن، إبراهيم. (2012). **حجم الجريمة الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية في المجتمع السعودي**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

سريدي، أميرة. (2021). أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة في المدن. **مجلة ريحان للنشر العلمي، الجزائر، 1**(11)،117-137.

سليمان، سليمان. (2001). **أصول علم الإجرام القانوني**. الإسكندرية: دار الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع.

الشديفات، أمين والرشيدي، منصور. (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. **دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 43**(5)، 2123-2137.

الشديفات، أمين وخمش، مجد. (2016). الفقر في الأردن وعلاقته بالجريمة من وجهة نظر المحكومية في مراكز الإصلاح والتأهيل. **مجلة دراسات: علوم الشريعة والقانون، 43**(1)، 2817-2833.

الصالح، مصلح. (2000). **النظريات الاجتماعية المعاصرة وظاهرة الجريمة في البلدان النامية**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الصالح، مصلح. (2005). **التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة**. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الصرايرة، ولاء. (2015). دور نظرية الثقافة الفرعية الجانحة في تفسير السلوك المنحرف لدى عينة من الأحداث المحكومين في مراكز الأحداث في المملكة الأردني الهاشمية. **حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، 1**(43)، 307-328.

الضلاعين، عرار. (2009). **أثر التنمية الاجتماعية في تغيير أنماط الجريمة في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

علالي، أمينة. (2018). الجريمة وعلاقتها بالتنمية. **مجلة دراسات جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 1**(62)، 267-283.

العموش، عامر وأبو صبحة، إبراهيم. (2013). تقييم التباين التنموي الإقليمي في الأردن. **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية: الجامعة الأردنية، 6**(1)، 1-25.

العودات، محمد والمواجدة، مراد. (2021). أثر مؤشر التنمية البشرية على معدل الجريمة ومعدل جريمة المخدرات في الأردن للفترة 2009-2018. **مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، 3**(189)، 438-476.

عياد، إبلال والذهبي، حمزة. (2020). النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة. **باحثون: المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 1**(10)، 225-232.

غطاس، عبد الغفار. (2017). دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على تنامي الجريمة من منظور الاقتصاد الاجتماعي. **مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، 3**(3)،1-17.

غنو، آمال. (2017). الجريمة والضبط الاجتماعي: مقاربة مفاهيمية نظرية. **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 1**(32)، 25-52.

الفيومي، محمد. (1987). **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**. ط8. بيروت: المكتبة العلمية للنشر والتوزيع.

قايد، أسامة. (1995). **الجريمة: أحكامها العامة في الأنظمة الحديثة والفقه الإسلامي**. القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

الكلوب، رامي. (2021). الخصائص الديمغرافية والمكانية لمرتكبي الجرائم: دراسة ميدانية مسحية على مرتكبي الجرائم في محافظة إربد، الأردن. **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 29**(1)، 260-280.

المعايطة، خالد والعساسفة، رامي .(2021). مؤشرات الربط الاجتماعي عند هيرشي وعلاقته بالحد من الجريمة في المجتمع الأردني. **مجلة التربية، جامعة الأزهر، 190**(5)، 255-287.

المعماري، علي والهسنياني، أحمد. (2012). **دراسات في علم الإجرام**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع والطباعة.

ميلاد، حسن والزريبي، سناء. (2018). البنائية الوظيفية وتفسيرها للجريمة والسلوك الإجرامي: دراسة سوسيولوجية تحليلية. **مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، 1**(16)، 236-250.

نوار، مربوحة. (2011). إشكالية المدينة بين التنمية الاجتماعية والجريمة. **مجلة الفكر الشرطي، 20**(76)، 123-149.

الوريكات، عايد. (2004). **نظريات علم الجريمة**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الوريكات، عايد. (2014). **علم النفس الجنائي**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2020). **البرامج التنفيذية التنموية للمحافظات**. عمان : منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ويكبيديا. (2021). **المحافظات الأردنية**. استرجع بتاريخ 2022/1/12 من الموقع الإلكتروني www.wilipedia.org

المراجع الأجنبية:

Adekoya, A., & Razak, N. (2017). The Dynamic Relationship between Crime and Economic Growth in Nigeria. **International Journal of Management and Economics, 53**(1), 47-64.

Alam, S. (2021). **Adult Delinquency and Victimization: A Test of Differential Association Theory with New** Data. Master Thesis, West Virginia University, USA.

Anser, M., Yousaf, Z., Nassani, A., Alotaibi. S., Kabbani, A., & Zaman, K. (2020). Dynamic linkages between poverty, inequality, crime, and social expenditures in a panel of 16 countries: two-step GMM estimates. **Economic Structure Journal, 9**(43), 1-25.

Butler, L., Habecker, P. (2018). Framing and Cultivating the Story of Crime: The Effects of Media Use, Victimization, and Social Networks on Attitudes About **Crime. Sociology Department, 2**(1), 1-29.

Costello, B., & Laub, J. (2020). Social Control Theory: The Legacy of Travis Hirschi's Causes of Delinquency. **Annual Review of Criminology, 3**(2), 21-41.

Dinisman, T., & Moroz, A. (2017). **The impact of the crime and support needs.** UK: ER Publishers in UK.

Edison, J. (2020). **Street robbery patterns: a mixed method test of Situational action theory and Crime pattern theory**. PhD Dissertation, The Temple University Graduate Board. USA.

Jonathan, O., Ejuvweyere, O., Olusola, A., Bernadin, T., Inoussa, T. (2021). Impacts of Crime on Socio-Economic Development. **Mediterranean Journal of Social Sciences, 12**(5), 71-81.

Kodatt, Z. (2016). **Afraid To Lose: The Fear Of Falling's Effect On White-Collar Crime.** Master Thesis, Southern Illinois University Carbondale. USA.

Kusuma, H., Febrina, H., & Hidayat, W. (2019). **The Relationship Between Crime and Economics Growth in Indonesia**. The 2nd International Conference on Islamic Economics, Business, and Philanthropy (ICIEBP) Theme: "Sustainability and Socio Economic Growth, 2019.

Louderback, R. (2018). **Towards The Development of An Integrated Theory of Macro-Level Crime: A Multilevel and Geospatial Analysis of Anomic Disorganization Theory.** PhD dissertation, University of Miami. USA.

Luthra, A. (2006). **The relationship of crime and oil development in the coastal regions of Louisiana. PhD dissertation**. Louisiana State University and Agricultural and Mechanical College. USA.

Masuku, B. (2012). **Factors Associated With Fear of Crime in Low Socio-Economic Status Communities in Johannesburg**. Master thesis, University of Johannesburg. South Africa.

Mauro, E & Carmeci, E. (2007). A poverty trap of crime and unemployment. **Review of Development Economics, 11**(3), 450–462.

Poveda, A., Carvajal, J., Pulido, N. (2019). Relations between economic development, violence and corruption: A nonparametric approach with DEA and data panel. **Heliyon Journal, 5**(2), 1-21.

Sheer, A., Shouping, L., Sidra, F., & Sharif. A. (2018). Impact of Crime on Social-Economic Development: A Study of Karachi. **Malaysian Journal of Social Sciences and Humanities (MJSSH), 3**(3), 148-159.

Webber, C. (2021). Rediscovering the Relative Deprivation and Crime Debate: Tracking its Fortunes from Left Realism to the Precariat. **Critical criminology, 1**(1), 1-27.

Winzer, L. (2016). The relationship between the Municipal Human Development Index and rates of violent death in Brazilian Federal Units. **Journal of Human Growth Development, 26**(2), 211-217.

العدد ثلاث وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيار – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"Distributing Gains of Development between Jordanian Governorates and its Relationship to Crimes Rates as Perceived by Administrative Governors"

Abstract:
The purpose of the study is to investigate the relationship between distributing gains of development between Jordanian governorates and its relationship to crimes rates as perceived by administrative governor. The study tool was applied after verifying its validity and reliability, which included (49) items, including; (40) paragraphs related to the distribution of development gains among Jordanian governorates, and nine paragraphs related to crime rates, on a random sample consisting of (174) administrative governors. The findings showed that the level of distribution of development gains among the Jordanian governorates is average, where all the gains came at an average level, respectively (economic gains, then social and human gains, then educational gains, then health gains), and that the level of crime rates in the governorates is average. Further, there is a significant statistical negative relationship at the level of statistical significance (0.01 = α) between the distribution of development gains among the Jordanian governorates as a whole and crime rate as a whole from the point of view of the administrative rulers, and in light of the results, the study presented a set of recommendations.
Key Words: Development Gains. Jordanian Governorates. Crime Rates.